الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلـــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالـوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

دور المناطق الحرة
في تنشيط التجارة الخارجية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: مالية وتجارة دولية

اعداد الطلبة:
- فارس خماس
- عبد السلام بوغزالة محمد
- محمد علي حوري

اشراف الدكتور:
- خضير عقبة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بالحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مقيم 1
د. خضير عقبة	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. حميمة خالد	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مقيم 2

السنة الجامعية: 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله و كفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله و من وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة.. ...

وها أنا ذا أختم مذكرة تخرُّجي بكل همَّة ونشاط، مرَّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطَّاها بثبات بفضل من الله ومنِّه.

-أهدي هذا العمل إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام، من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود **أُمِّي الحبيبة**

- نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر

على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب،

والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته **والدي العزيز**

-إلى شموع البيت المنير إخوتي الأعزاء

- والى من غمرتني بدعواتها وحنانها جدتي طيب الله ثراها

إلى كل الأصدقاء والصديقات الذين جمعني القدر بهم، إلى الذين

قاسموني مقاعد الدراسة في الجامعة

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب.

فـارس

إهداء

إلى روح الوالدين ربي ارحمهما كما رباني صغيرا

إلى أخوتي وأخواتي

الى جميع افراد العائلة

إلى جميع أصدقائي الأعزاء

إلى من تقاسمت معهم مشقة انجاز هذا العمل

محمد علي حوري

إهداء

الحمد لله و كفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله و من وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة.. ...

وها أنا ذا أختم مذكرة تخرُّجي بكل همَّة ونشاط، مرَّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطَّاها بثبات بفضل من الله ومنِّه.

-أهدي هذا العمل إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام، من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود **أُمِّي الحبيبة**

- نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر

على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب،

والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته **والدي العزيز**

-إلى شموع البيت المنير إخوتي الأعزاء

- والى خطيبتي الغالية

إلى كل الأصدقاء والصديقات الذين جمعني القدر بهم، إلى الذين قاسموني مقاعد الدراسة في الجامعة

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب.

عبد السلام

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ.﴾

قال ﷺ: «لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم و ميزنا بالعقل و المعرفة و الإيمان

فله الحمد أولا وأخيرا .

إن باب المحبة و التقدير نتقدم بتشكراتنا الخالصة

إلى من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة و إرشاداته الوجيهة

الأستاذ الدكتور المشرف "خضير عقبة" .

كما نتقدم بشكرنا إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة...

الملخص:

أخذت المناطق الاقتصادية الحرة في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق حتى غدت تحتل أحد مراتب الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات في العديد من دول العالم لما تحققه هذه المناطق من زيادة في الإنتاج والتصدير، وتنشيط للحركة والتبادل التجاري، وتنمية موارد البلد من النقد الأجنبي، وامتصاص البطالة، واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا.

ومن خلال هذه المداخلة سنحاول الإلمام بمختلف جوانب المناطق الحرة (مفهومها، أهميتها، خصائصها، أهدافها، أنواعها)، مع الإشارة بشكل خاص إلى المناطق الحرة الصناعية للتصدير والدور الذي تلعبه في تنمية وتشجيع الصادرات خاصة الصناعية منها.

كما تم التطرق لتجربة الجزائر في هذه المناطق (المنطقة الحرة بلارة) وماهي المشاريع المبرمجة فيها، كذلك واقع الصادرات الجزائرية، وتحديد انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير عليها.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، المناطق الحرة الصناعية للتصدير، ترقية الصادرات، الصادرات الجزائرية.

Résumé :

Les zones franches prises au cours des dernières années de préoccupation mondiale et généralisée même sont devenus l'une des méthodes pour attirer et localiser des investissements dans de nombreux pays du monde pour atteindre ces régions de l'augmentation de la production et des exportations, de stimuler le mouvement du commerce et de l'échange, et le développement des ressources en devises du pays, et d'absorber le chômage, et l'acquisition de la technologie de la connaissance et de la localisation.

Grâce à cette présentation, nous allons essayer de se familiariser avec les divers aspects des zones franches (notion, l'importance, les caractéristiques, les objectifs, les types), avec une référence particulière aux zones franches industrielles pour l'exportation et le rôle qu'ils jouent dans le développement et la promotion des exportations en particulier les ones industriels.

Comme cela a été l'expérience de l'Algérie, il adressa ces zones (région franche de Bellara) et quels sont les projets programmés, ainsi que la réalité des exportations algériennes, et déterminer les implications de la création de zones franches industrielles pour les exportations.

Mots clés: zones franches, zones franches et d'exportation industrielle, améliorer les exportations, les exportations algériennes

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداءات	/
شكر وتقدير	/
ملخص الدراسة	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول والأشكال	/
مـقـدمـة عامة	أ– د
الفصل الأول: مفهوم المناطق الحرة	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	07
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	07
المطلب الثاني: نشأة التكامل الاقتصادي	08
المطلب الثالث: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي	10
المبحث الثاني: ماهية المناطق الحرة	14
المطلب الأول: نشأة و تطور المناطق الحرة	14
المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة	18
المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة	21
المبحث الثالث: الإطار العام حول المناطق الحرة	25
المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة	25
المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة	27
المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة ومقومات نجاحها و عوامل فشلها	32
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: الإطار العام للتجارة الخارجية.	
تمهيد	40
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية.	41

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأنظمتها.	41
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.	44
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة.	45
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	46
المطلب الأول: النظرية التجارية في تفسير التجارة الخارجية	46
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية	48
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	51
المطلب الرابع: النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:	54
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	57
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.	58
المطلب الثاني: سياسة تقييد التجارة الخارجية.	59
المطلب الثالث: سياسة تحرير التجارة الخارجية.	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: دراسة حالة الامارات ومصر والجزائر	
تمهيد	66
المبحث الأول : تجربة جبل علي	67
المطلب الأول : تعريف ونشاطات المنطقة	67
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة والرسوم	69
المطلب الثالث: الاتفاقيات المبرمة	73
المبحث الثاني : تجربة مصر في المناطق الحرة	77
المطلب الأول :نشأة ومفهوم فكرة المناطق الحرة تاريخيًّا	77
المطلب الثاني : أنماط المناطق الحرة في مصر	82
المطلب الثالث : الإطار القانوني المنظم لعمل المناطق الحرة	86
المطلب الرابع : مؤشرات أداء المناطق الحرة في مصر	89
المبحث الثالث: المناطق الحرة الصناعية للتصدير	93
المطلب الأول: مفهوم	93
المطلب الثاني: ترقية الصادرات الجزائرية من خلال المناطق الحرة الصناعية	95

للتصدير	
المطلب الثالث: انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير على الصادرات والاقتصاد الوطني	101
خاتمة عامة	104
قائمة المصادر المراجع	107

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا	16
2	توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية	17
3	توزيع المناطق الحرة في إفريقيا	18
4	بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التمور والقمح	49
5	الميزة النسبية للإنتاج	49
6	نظرية القيم الدولية	50
7	الاستثمارات الأجنبية لعدد من الدول بالمنطقة الحرة العامة بالسويس في إبريل 2017	84
8	الموقف الراهن لأداء المناطق الحرة في مصر	91
9	تطور الصادرات والواردات 2005-2015	98

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد شهد الاقتصاد في العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته تبحث في الآثار الاقتصادية لما أطلق عليها التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، وأخذت تستعد بالاستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة إلى تعظيم المكاسب والإيجابيات التي تعود على الاقتصاد الوطني وتقليل الخسائر والسلبيات إلى أقل درجة ممكنة .

ولعل التأمل في التحولات الاقتصادية العالمية ، يشير إلى أن تلك التحولات تتجه في التحليل النهائي إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالم خلال زيادة درجة الاعتماد المتبادل ليكون من أهم عوامل النمو في الاقتصاديات المختلفة، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجارة الدولية، وبالتالي تسعى كل دولة إلى تعظيم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الدولي ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير، ناهيك عن تحول الاستثمار الداخلي إلى الأنشطة التصديرية أيضا، في قدر كبير منه ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبير من الأهمية، حول مستقبل المناطق الحرة باعتبارها أحد الأشكال الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في اقتصاديات القرن الواحد والعشرين ، هل يستمر الاتجاه إلى التزايد والتوسع في المناطق الحرة الذي بدأ يظهر بوضوح في السبعينيات والثمانينيات ويحول مناطق معينة مرورا بهونج كونج وحتى منطقة جبل على في إمارة دبي إلى مناطق يطلق عليها " جنات الاستثمار من أجل التصدير " أم تؤدي آليات تحرير التجارة الدولية سواء من خلال التحولات الاقتصادية العالمية .

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

- **طرح الاشكالية**

كيف تساهم المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية ؟

التساؤلات الفرعية

1 ماذا نقصد بالمناطق الحرة ؟

2 ماذا نقصد بالتجارة الخارجية وماهي مقوماتها ؟

3 ماهي انعكاسات المناطق الحرة على دول الامارات ومصر والجزائر؟

الفرضيات

1- المناطق الحرة هي عبارة عن مناطق مخصصة للتبادل التجاري الدولي

2- التجارة الخارجية هي تبادل السلع بين الدول

3- تؤثر المناطق الحرة على الدول من عدة جوانب

- **أهمية واهداف البحث**

نهدف من خلال بحثنا هذا الى :

- ابراز اهمية المناطق الحرة ودورها في التجارة الخارجية
- ابراز اهمية التجارة الخارجية
- تسليط الضوء على العلاقة بين مناطق التجارة الحرة والتجارة الدولية

-أسباب اختيار الموضوع :

- توافق الموضوع مع مجال التخصص
- اثراء المكتبة بمراجع
- الرغبة في الاطلاع والمعرفة.

- **الدراسات السابقة:**

فيما يخص الدراسات السابقة فيمكن ذكر الدراسات التي تم جمعها في إطار دراستنا:

1-زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

تطرقت هاته الباحثة إلى الدراسة النظرية التي شملت كل عناصر المناطق الحرة من تعاريفها واستعمالات لفكر المناطق الحرة والظروف المساعدة على قيامها وتطورها، والشروط المناسبة والضرورية لنجاح هذه المناطق، مستعينة بتجربتي تونس وجزيرة موريس، وانتهجت الباحثة في دراستها النظرية التحليلية على المنهج الوصفي التحليلي، وكيلك تجارب بعض البلدان النامية، وكما استخدمت الأسلوب الإحصائي من

خلال عرض وتحليل البيانات والجداول التي توفرت لديها لتحديد أفاق المناطق الحرة في الجزائر، وقامت الباحثة ببعض المقابلات الشخصية مع بعض الاختصاصيين.

أشارت الباحثة إلى نجاح تجربة المناطق الحرة في تونس مرتبط بالحرية الاقتصادية ونجاعة القوانين التنظيمية المشجعة لها فهي لم ترقى للمستوى الأهداف المسطرة لها، أما جزيرة موريس فخلصت بأنها نجحت في تحقيق أهدافها في جلب الاستثمار الأجنبي من خلال عدة مزايا ومحفزات للمستثمرين والقضاء على البطالة حيث وصلت حد التشغيل الكامل، والانفتاح على الأسواق الخارجية مستفيدة كيلك بشكل كبير من الاستقرار السياسي.

2-كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2012.

تناولت هي الرسالة المناطق الحرة من حيث الجانب النظري محاولة منه معرفة ماهية المناطق الحرة وإضافة لتحديد خصائصها والأنظمة المشابهة لها، تلك تحديد دورها حياتها وبعض الأهداف التي أنشأت لأجلها، محدد العوامل المتحكمة في نجا المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية مقارنا بين المناطق الحرة في جبل علي وبورسعيد وبلارة.

وقد استعانت الرسالة في البداية بالمنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي لهي المناطق ثم أتبعت بالمنهج الوصفي لسرد الأفكار، أما تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية فاستعمل المنهج التحليلي لإبراز مقدار هيا التأثير، وفي آخر الدراسة أنتهج المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة وجديدة وعدم الإجماع على تعريف موحد ومحدد توصف به، فنجاحها يتوقف على توفر عدة مقومات وحزمة من العوامل.

توصلت الدراسة إلى أن فشل منطقة بلارة الحرة بجيجل في تحقيق أهدافها بالرغم من كل ما سخرته الدولة لغياب التخطيط المسبق، وقلة الخبرة والعامل السياسي والأمني وعدة عراقيل مازالت تحت الستار، أما منطقة جبل علي الحرة فقد فرضت لنفسها مكانة مهمة في التجارة الخارجية.

3-**لبعل فطيمة**، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة المشتركة الأردنية السورية،2000-2010رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، ، 2102تناولنا هي الدراسة التكامل

الاقتصادي العربية مستخدمة المنهج الوصفي، ثم واصلت بحثها متطرقة للمناطق الحرة العربية لوصف المناطق الحرة والعناصر التي ذات الصلة بموضوعها كمنظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي وغيرها مستعينة بنفس المنهج السابق، أما فيما يخص إحصائيات صندوق النقد العربي فقد اعتمدت على المنهج التحليلي، فقد توصلت الدراسة إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مازالت لم تستكمل بعد فهي لم تساهم في تعميق الأداء التكاملي العربي فالمناطق الحرة العربية تعاني من عدة مشاكل باستثناء الإمارات العربية المتحدة. فالتجارة السورية الأردنية تعد ضعيفة بالرغم من وجودها ضمن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية

- **أهمية واهداف البحث**

نهدف من خلال بحثنا هذا الى :

- ابراز اهمية المناطق الحرة ودورها في التجارة الخارجية
- ابراز اهمية التجارة الخارجية
- تسليط الضوء على العلاقة بين مناطق التجارة الحرة والتجارة الدولية

-أسباب اختيار الموضوع :

- توافق الموضوع مع مجال التخصص
- اثراء المكتبة بمراجع
- الرغبة في الاطلاع والمعرفة.

- **المنهج المتبع :**

اتبعنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا هي:

صعوبة الحصول على احصائيات دقيقة وحديثة.

- **تقسيمات البحث**

من خلال موضوع البحث: دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية و من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول عموميات حول المناطق الحرة حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى مفهوم المناطق الحرة، أما فيما يخص الفصل الثاني فجاء تحت عنوان عموميات حول التجارة الخارجية حيث احتوى المبحث الأول على مفهوم التجارة الخارجية أما في الفصل الثالث الموسوم بعنوان دراسة الامارات ومصر والجزائر حيث احتوى المبحث الأول على تجربة الامارات اما المبحث الثاني تجربة مصر وفي المبحث الاخير تجربة الجزائر.

الفصل الأول:

عموميات حول التكامل الاقتصادي

والمناطق الحرة

تمهيد:

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول النامية التي تتمتع باقتصادها الحر، لذلك زاد اهتمام الدول و الحكومات بأهمية هذه المناطق في الاقتصاد الوطني و أصبحت الدول تلجأ إليها على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية ، و تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف تنشيط التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يعود بالفائدة على تلك الدول من مناح عدة.

ولقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الخارجية وبخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ونتيجة لتعدد أنواع هذه المناطق لم يجمع كتاب الاقتصاد والقانون على تعريف محدد أو خصائص معينة أو حتى أنواع تميزها عن بقية الأنظمة المشابهة بشكل واضح.

ولهذا سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على ماهية المناطق الحرة، وخصائصها، ثم محاولة إبراز أهم أنواعها و أهدافها و مقومات نجاحها وعوامل فشلها .

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

لقد توسع ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الخارجية وبخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

الاقتصادي " ساريجيه " يوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين او أكثر يؤدي الى مزج اقتصادياتهما تدريجيا او في الحال و هذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء أي إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية و عدم وضع قيود جديدة [1]

_ التعريف الاقتصادي : " **bela belassa** " يصف التكامل الاقتصادي بالعملية والحالة، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة الى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة و إذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التميز بين الاقتصاديات القطرية.

– التعريف الاقتصادي للاشتراكي :" **maximova** " التكامل الاقتصادي هو في نفس الوقت عملية موضوعية و عملية موجهة لتنظيم متبادل لاقتصاديات بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية ، اجتماعية متماثلة لبلوغ لهيكل الاقتصادي الأمثل ضمن اقتصاد دولي معقد ، تؤدي في النهاية إلى توفير الوقت ك;زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي[2].

[1]– الهدار نهاد، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة العربية البينية بالتركيز على حالة الجزائر** ، شهادة ماستر تخصص: تجارة دولية 2015-2016 ص 3

[2]– لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010)**، رسالة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص3

ـ ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة و منسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية. [1]

كما يعرفه "لبيب شقير على أنّه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل، حسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامته بأشكاله المتعددة، وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعات المتكاملة، التي يجري إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف.[2]

ـ التكامل الاقتصادي هو العملية الاقتصادية إلي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع العناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك

من خلال التعاريف السابقة نستنتج :انه يمكن القول بان التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان او أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينهما وللتنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع [3]

المطلب الثاني: نشأة التكامل الاقتصادي

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية(1939-1945) إذ شهدت الفترة التالية لانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي ،سواء في أوروبا أم في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا ،و أمثلة كما يرد في بيانه.

---

[1]- أ. غربي هشام، أ.مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"** بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات". جامعة الوادي يومي: 26-27 فيفري 2016 ص3

[2]- أ. غربي هشام، أ.مداحي محمد، مرجع سبق ذكره ص3

3- رحمة سليخ، **دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة 1995-2011** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة (الماستر أكاديمي) في علوم التسيير تخصص :ادارة أعمال للتجارة الدولية 2013 ص30

في أوروبا :قيام الاتحاد الجمركي، ومن بعده السوق المشتركة، و من أمثلة ذلك :جماعة الفحم و الصلب الأوروبية، أما الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة فقد انفرد بوضع خاص، إذ ظل قيامه مقصورا على قيام تعاون اقتصادي بين دول سبع في إطار منظمة تجارة حرة.

في أمريكا اللاتينية :تحقق تقدم ملحوظ في تحقيق التكامل الاقتصادي، إذ قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت كمنظمة دولية عام 1945 بإجراء مشروع لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية، بهدف تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور، غير أن هذا المشروع لم يحز قبولا من جانب تلك الدول و لكن حدث بالفعل أن عقدت معاهدتان بين مجموعتين من تلك الدول:

–معاهدة مينتفديو لإنشاء الجماعة الأمريكية اللاتينية للتجارة الحرة الموقعة عام 1960 والمعقودة بين المكسيك وست دول أمريكية لاتينية[1].

–معاهدة أمريكا الوسطى الموقعة عام 1960 والمعقودة بين أربع دول لإقامة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

في شرق أسيا :حيث وقعت دول جنوب أسيا اتفاق لتجارة الحرة عرف باسم (الفتا) كما أنشئ في منطقة أسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق أسيا و المحيط الهادي الأوبك (APEC)

في المنطقة العربية :والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية

كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، و أخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية

دف إلى تحقيق كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ التحرير الكامل للتجارة البينية العربية .

[1]– رحمة سليخ، مرجع سبق ذكره ص 31

في إفريقيا : لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي بالمقارنة بما تحقق في أوربا أو حتى في أمريكا اللاتينية .لقد أنشئت (سوق عربية مشتركة) بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أغسطس 1964 ، و قد انضم إلى السوق منذ إنشائها عراق و سوريا و مصر ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية و غيرها من القيود الإدارية و النقدية و الكمية و تم فعلا تحرير تبادل المنتجات بين الدول العربية الأربع ، و الأعضاء في هذه السوق لتصبح بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول يناير 1971 و لكن لم تتم حتى الآن المرحلة الانتقالية إلى الاتحاد الجمركي رغم مرور حوالي ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي.[1]

المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي و مراحله

1-شروط التكامل الاقتصادي

- **التدرج في السياسات الاقتصادية:**

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة المشكلة للتكامل يكمن في تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بالسياسات الجمركية، التجارية، النقدية والمالية .ففي النواحي المالية يتعين توحيد معدلات الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكتل، حتى نتجنب تقييد لحركة رؤوس الأموال ومبادلات السلع ...أما عن النواحي النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكتل وإتاحة حرية التحويل بينها .كما يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي، تنسيق السياسات الإنتاجية وهو جزء مكمل لحرية انتقال عناصر الإنتاج.

- **توفر البنية الأساسية الملائمة :**

إن الطابع الجغرافي أو الإقليمي لتكتل ما، لا يكفي لنجاحه وإنما البنية الأساسية أو التحتية للتكتل تعتبر عاملا مهما وعنصرا مميزا، إذا أن توفر شبكة إقليمية للنقل والمواصلات مثلا من شانه تعزيز أهمية التكامل الاقتصادي بتسهيل المبادلات التجارية وانتقال مختلف عناصر الإنتاج بين أطراف التكتل.

- **شمولية إلغاء الحواجز الجمركية:**

[1]- رحمة سليخ، مرجع سبق ذكره ص 31

إن هذا الإجراء المتعلق بشمولية إلغاء الحواجز الجمركية في مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء يعطي نوع من التوازن بينها سواء من حيث الخسارة أو الربح لهاته القطاعات.

• **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:**

إن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هاته الدول تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض في آن واحد،لأن تباين التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء بشكل عام يمكن الدول من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.[1]

• حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في التكامل دون قيود أو حواجز، وهذا يعني تسهيل هجرة و تنقل الأيدي العاملة الفنية و المتخصصة و غيرها سعيا وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها، مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة و انخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول.

كذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك بإزالة الإجراءات و الصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها و إليها، و بهذا الإجراء تضمن الدول الأعضاء في الاتفاق زيادة في الإنتاج ونشاطا في التجارة فيما بينها.

• تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية و الجوانب النقدية ،و هذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع و الخدمات ،وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء و حرية التحويل بينها، كل ذلك من شانه أن يؤثر بصورة ايجابية على حركة تبادل السلع و الخدمات بين هذه الدول دون عقبات و بالتالي الوصول إلى أفضل مستوى في الانجاز في المبادلة بينها.[2]

2- مراحل التكامل الاقتصادي

- الاتفاقية التفضيلية

[1]- د .شليحي الطاهر ، د .مختاري مصطفى ، **تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة** 2018ص66-67.

[2]- رحمة سليخ، مرجع سبق ذكره ص35.

تعطي هذه الاتفاقية اهتمام بإعفاء السلع المتبادلة من الضرائب الجمركية أو التخفيض منها قدر الإمكان، وكذلك تخفيف القيود على الاستيراد ومختلف القيود المتعلقة بحركة التجارة .وتأخذ هذه الاتفاقيات التي تمثل المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي شكل اتفاقيات التعريفة الجمركية التي تهدف إلى تنشيط التجارة بين الدول لزيادة الصادرات وفتح الأسواق أمام الدول الأخرى الأعضاء[1].

– منطقة التجارة الحرة:

وهي أن تصبح الدول التي يتم فيها ضمن إطار منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع ،و هو ما يوسع السوق أمام المنتجات هذه الدول بالشكل الذي حفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها ،من خلال إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية ،الإجراءات الإدارية و كافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا المرحلة من مراحل التكامل ،مع احتفاظ كل دولة من الدول المعنية بمنطقة التجارة الحرة برسومها الجمركية وقيودها الكمية و إجراءاتها الإدارية إزاء تجارتها مع العالم الخارجي . أي أن المنطقة التجارة الحرة تدخل إليها البضاعة أتقام فيها بدون أي رسوم جمركية او قيود فنية او ادارة إزاء تجارتها مع العالم الخارجي ،أي أن المنطقة التجارة الحرة تدخل إليها البضاعة

أو تقام فيها بدون أي رسوم جمركية أو قيود فنية وإدارية. [2]

– الاتحاد الجمركي:

"يتعلق الأمر بتقنية إلغاء الحقوق والرسوم الجمركية على المبادلات الجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، علاوة على توحيد السياسة التجارية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي، ونظرا لوجود تعريفة جمركية خارجية موحدة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، فإن ذلك يقضي على إمكانية التحويل التي تقوم بها الدول الغير الأعضاء.[3]

– السوق المشتركة

[1]– د. شليحي الطاهر ، د. مختاري مصطفى ص 67.

[2]– رحمة سليخي، مرجع سبق ذكره ص35.

[3]– أ. غربي هشام، أ.مداحي محمد، مرجع سبق ذكره ص6.

في هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث الاتفاق على إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج كالعمل و رأس المال ، حيث يتم تشكيل سوق موحد يتم في إطارها إعطاء الحرية التامة لانتقال (كل من السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال و العمل).

من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست في 1958 من ستة دول : بلجيكا ، فرنسا ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، هولندا و لوكسمبورغ ثم التحقت كل من انجلترا و الدانمرك و ايرلندا عام1972 و تتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وتختلف عنه في السماح بحرية انتقال عناصر الإنتاج.[1]

-الاتحاد الاقتصادي:

وهي مرحلة تعلو السوق المشتركة فهي تشمل بالإضافة لخصائص السوق المشتركة ،إجراءات بتنسيق السياسات الاقتصادية المالية و النقدية الى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.[2]

-الاتحاد النقدي:

"يعرف "فريدز ماكلوب" اصطلاح الاتحاد النقدي على أنه عبارة عن اتحاد الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتكامل النقدي يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، والتكامل النقدي يعتبر شقا رئيسيا من عملية التكامل الاقتصادي بأسرها، ويرتبط بعملية الاتحاد النقدي نتيجتين هامتين:

- وجود سلطة نقدية مركزية مسئولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة.

[1]- بورحلة ميلود ، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم و الآفاق**، رسالة الماجستير في تخصص المالية الدولية جامعة تلمسان 2011 ص 8.

[2]- لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره ص5.

•الرقابة على الصرف حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن أن يتم داخل المنطقة الموحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف، والاتحاد النقدي التام هو لذي يتضمن اتفاق دول المنطقة التكاملية على إنشاء عملة موحدة

-الاتحاد الاقتصادي التام:

في هذه المرحلة يحقق التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء حيث أنها تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير، ففي ظل التكامل الاقتصادي التام تفقد السلطات الاقتصادية الوطنية تميزها وتذوب وتندمج في سلطة واحدة اتحادية عليا تسيطر على الموارد الكامنة للدول الأعضاء و توجهها لحل المشكلة الاقتصادية على مستوى الاتحاد ككل.[1]

[1]- أ. غربي هشام، أ.مداحي محمد مرجع سبق ذكره ص8.

المبحث الثاني : ماهية المناطق الحرة

إن المناطق الحرة تطورت بتطور التجارة والاقتصاد العالمي في محطاتهما المختلفة، ففكرتها تعود إلى زمن بعيد، حيث عرف العالم عدة صور للمناطق الحرة كما تعددت سماتها وتنوعت أنشطتها والغرض من قيامها، فكانت تنشأ لخدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية، ثم تحولت إلى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بعد الاهتمام الذي حظيت به تحقيقا للأهداف المرجوة من إنشائها.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة

هناك إجماع بين أوساط الباحثين على اعتبار المناطق الحرة ظاهرة قديمة من الناحية التاريخية ، ذلك لأن أول منطقة اقتصادية حرة في تاريخ الاقتصاد العالمي وجدت بالجزيرة اليونانية –Délos– في بحر – Egée–منذ حوالي 2000سنة وفي هذا السياق يذكر الدكتور B.Merenne-Schou maker أن هذه المنطقة الحرة وضعت لتخص بنظام خاص يتمثل في تبسيط القوانين و تقليص الإجراءات البيروقراطية و الرسوم و بسبب هذه الإجراءات و بسرعة فائقة 3000 عمل أنشئ في الجزيرة فأصبح بمقتضى ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية ،وبنفس المنطلق و المنطق أخذت المناطق الحرة تنمو و تنشر في موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطى و إبان الثورة الصناعية وهو ما أكده المستشار الإعلامي عبد الواحد الامبابي عندما صرح قائلا : «إن انتعاش المناطق الاقتصادية الحرة خلال الثورة الصناعية على سبيل المثال جاء كرد فعل عملي على تطبيق أنظمة الحماية الصناعية و التجارية و فرض القيود على انتقال السلع و تبادلها و الحد بالتالي من نشاط التجارة الدولية و أعاقة مسيرتها و نموها»، الأمر الذي أدى إلى بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات ، فأقامت انجلترا منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة1704 ،في مالطا و الزنجي بار سنة و هونغ كونج سنة 1841و قيام فرنسا بإنشاء منطقتين حرتين في الصين سنة 1898و بجنوب الجزائر إبان عهد الاستعماري 1830/1962، و خلال القرن 19استمر إنشاء المناطق الحرة في أوروبا بحيث أحدثت السلطات الالمانية والايطالية و الدنمركية و غيرها مناطق حرة في موانئ البحرية لها منها هامبورغ سنة 1888، تريستا و نابولي سنة 1896، غير أنه في

القرن العشرين أهملت الدول الأوروبية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية المناطق الاقتصادية الحرة، ويرجع الدكتور – Boris Gombac– ذلك لظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[1]

أما في باقي دول العالم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا سنة 1930 إبان الكساد العالمية لتعود و تنشط بعد الحرب العالمي الثانية و في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية مع ماتحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وكانت المنطقة الحرة في ايرلندا المعروفة باسم شانون والتي أنشئت سنة 1959 هي أول أشكال هذا النوع من المناطق الحرة وكانت بمثابة نقطة تحول لفكرة المناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي، ومن أمثلة المناطق الصناعية المنطقة الصناعية وسان بكوريا الجنوبية ،وكذلك بدأ انتشار المناطق الحرة بالدول النامية و توسعها في أكثر من 80 دولة بالعالم

وفي هذا الاطار فقد ظهرت الكثير من المناطق التجارية والصناعية (أنماط متعددة بأنشطة مختلفة) في كثير من دول العالم، لتشجيع الصناعة وزيادة حجم الصادرات، وإيجاد فرص عمل القوى البشرية، وزيادة حجم النمو الاقتصادي.[2]

ولتدليل على التوسع الكبير في إنشاء المناطق الحرة في عدد الدول عبر حقب زمنية مختلفة، نورد فيما يلي الجداول التي تحتوي على بيان بأعداد المناطق الحرة التي تم إنشاؤها في دول مختلفة من العالم، و السنوات التي بدأت فيها تلك المناطق أنشطتها و ذلك حسب كل قارة.

الجدول رقم 01: توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
سنغافورة	22	1819

[1]– د.محمود مراد ، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث ، 2002 ، ص ص 22 ،23

[2]– عادل عبد الجواد الكردوسي، **المناطق الحرة في الدول العربية**، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 36، 2012، ص 64-65.

هونغ كونغ	02	1842
تايوان	03	1965
سريلانكا	01	1971
ماليزيا	14	1971
كوريا الجنوبية	03	1971
الفلبين	05	1972
الصين الشعبية	18	1979
بنغلادش	01	1981
تايلاندا	01	1981

المصدر :مراد محمودي، مرجع سابق، ص24

من خلال الجدول الأول نلاحظ تمركز المناطق الحرة في شرق القارة حيث نجد أن معظم الدول تسابقت لإنشائها نظرا للفوائد المنتظرة منها، حيث نجد أن الدول التي قامت بإنشاء هذه المناطق شهدت نهضة صناعية وقفزة اقتصادية متميزة، خاصة بالنسبة للدول المعروفة بالتنانين الأربعة.

الجدول رقم : 02 توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية

البلد	عدد المناطق	تاريخ النشاط
باهاماس	02	1960
باناما	02	1960
جزر القمر	11	1960
المكسيك	17	1965

باربادس	10	1965
البرازيل	01	1967
جمهورية الدومينيك	04	1969
هايتي	02	1970
جامايكي	02	1970
كوستاريكا	02	1972
السلفادور	02	1974
الشيلي	01	1978

المصدر :مراد محمودي، مرجع السابق، ص26

ومما نلاحظه من الجدول السابق، أن دول أمريكا اللاتينية هي الأخرى سارعت إلى إقامة المناطق الحرة، وذلك للاستفادة من التجارب الناجحة التي حققتها هذه المناطق في الدول الأسيوية، خاصة في كل من سنغافورة وهونغ كونغ.

الجدول رقم : 03 توزيع المناطق الحرة في إفريقيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ النشاط
أنغولا	01	1961
تانزانيا	04	1967
جزيرة موريس	01	1971
السنغال	01	1974
ليبيريا	01	1975

الطوغو	01	1977
الموزمبيق	02	1980

المصدر :نفس المرجع السابق، ص27

أما الدول الإفريقية فقد قامت الدول المستعمرة بإنشاء المناطق الحرة فيها تخفيفا للضغوط الاقتصادية فيها، وذلك بهدف وقف حركة الهجرة إليها من هذه الدول، وأيضا توفير مناخ ملائم لمستثمريها، خاصة في ظل توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، دون أن ننسى الموقع الإستراتيجي للقارة الذي يتوسط الكرة الأرضية.

المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة

لا يوجد تعريف واحد و موحد للمنطقة الحرة، و بالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم، نجد أنها لم تضع تعريف محددا للمنطقة الحرة، و إنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو لإجراءات و التنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق و الأهداف المتوخاة من أقامتها.

فالمناطق الحرة هي اليوم حقيقة اقتصادية، يظهر اثرها في الاقتصاد العالمي، وهي بعيدة عن كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي التزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر، مما أدى بالفكر عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بكل دولة على حدا.[1]

و حتى يتسنى لنا الإلمام بفكرة واضحة عن التعريفات الخاصة بالمناطق الحرة، سوف نستعرض جملة منها:

– المناطق الحرة هي مناطق مغلقة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.[2]

[1]– تواتي بن علي فاطمة **واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، العلوم في رسالة ماجستير 1 ، الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2007 ،ص 170.

[2]– لبعل فطيمة،مرجع سبق ذكره، ص 92

وتعرف المنطقة الحرة على أنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة، حدودها قد تشمل على مطار، أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، أو مطار، أو منطقة صناعية، يوفر الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمر الحق في الامتيازات الضريبية و الجمركية [1]

وهي " المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها[2]

تعريف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا: وذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الاسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها :« مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه ، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما جعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخيرها دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها » [3]

تعريف G.H Grubel : إنها أراضي محصورة داخل إقليم جمركي وطني أين تدخل وسائل التجهيز و البضائع الاجنبية دون شكليات جمركية على أن يتم تخزينها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة ليتم تصديرها إلى جهة أخرى بدون تدخل السلطات الجمركية ، لا توجد فيها رقابة على المبادلات والالتزامات الإحصائية محدودة ، اقتطاع من الارباح و الأجور بنسب عادية ، إلا أنه بمجرد أن تخرج البضائع من المنطقة الى الإقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات و تخضع للرقابة الجمركية.

تعريف :Thierry schwob –pascal lorot: إن المنطقة الحرة هي مجال جغرافي أين الأنشطة الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون منخفضة أو ملغاة و في الغالب الأعم تكون مخففة من الناحية القانونية.

---

[1]– كمال عليوش قربوع: **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ،ص 33.

[2]– اتحاد الغرف العربية الخليجية : **ندوة المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار دبي** سبتمبر 1988 ،ص 1.

[3]– علي عباس ، **ادارة الأعمال الدولية**، دار حامد،ط1 ،عمان الأردن،2003 ، ص 09

انها مساحة أين البضائع لمادية تدخل و تخزن بكل حرية بشرط أف تكون موجهة للتصدير علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة و الرسوم الجمركية في حالة ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه .[1]

و قد تناولت التشريعات كذلك تعريف المناطق الحرة منها التشريع الجزائري:

عرف التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 المناطق الحرة بأنها منطقة فيها أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو ملك أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات و الموانئ.[2]

ومن خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية في تعريف المناطق الحرة:

مساحة جغرافية تقع على الحدود، الميناء، المطار او بمقربة منها او أي جزء من أراضي الدولة .

لا تخضع للقانون الجمركي او الضريبي لدولة المتواجدة بها .

تمارس فيها الأنشطة التجارية و الصناعية و الخدمية .

وقد حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي الى التعريف الحديث حيث يبني التعريف التقليدي على أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج اعتمادا على الخصائص الطبيعية (موقع المنطقة واحتكار القطاع العام لإرادتها و تشغيلها، و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لأنشطة محددة بمستوى منخفض من الضرائب.

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة الى أن الهدف هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعاب للعمالة او كثافة رأس المال او صناعات عالية التكنولوجية، و إحداث الترابط

[1]– د. محمود مراد ، مرجع سابق ، ص 33 ، 34

[2]– د. بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة المنطقة الحرة– بلارة– الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 13 / 14 نوفمبر 2006 ص3

بين المناطق الحرة و السوق المحلي من خلال التكامل الاقتصادي و إتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة.

المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواء منها المتطورة أو النامية، وإن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دورا كبيرا وهاما سعت إلى تحقيقه بواسطتها .وإن هذا الدور والأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة، حيث تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية، ففي مجال التجارة الحركة التجارية تعتبر المناطق الحرة أحد أهم منافذها الرئيسية، و زادت أهميتها عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيه فأهمية المناطق الحرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تقام فيه المنطقة الحرة، من جهة وبمدى تفاعلها أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، و إن تطور المناطق الحرة على اختلاف أشكالها ومضامينها وأهدافها يتبع

بالضرورة هذه الأنظمة وتطورها، ويتأثر بها إلى حد بعيد من حيث إقامة المناطق الحرة أو تعديل وتبديل بنيتها ومقوماتها أو تحديد أشكالها وبتعبير آخر فهي إما أن تكون دعما لهذه الأنظمة أو الاندماج فيها أو أن تكون هروبا واستثناء من قيودها ومن الأحكام السائدة فيها، وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشأ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية، ويمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات(، ومن جانب أخر علاقة تكاملية) فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت

في المناطق الحرة أو خارجها(، وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي، وعلاقات الإنتاج فيه، ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية، وطبيعي أن يختلف هذا الدور كما ذكرنا سابقا من وجهة نظر كل دولة على حدة، بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة.[1]

أهمية المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة:

تسعى كل دولة من دول العالم لإنشاء مناطق حرة خاصة بها، وذلك بغية الآتي:

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير و التنمية الإقتصادية والاجتماعية وإقامة البنية الأساسية[2]

"تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والمياه و الكهرباء"[3]

"زيادة حجم صادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة وتقليل حجم الواردات عن طريق سد احتياجات السوق المحلي من منتجات هذه المناطق بدلا من الاعتماد على الخارج[4]

"...القيام بالتصنيع الوطني وذلك بأن المناطق الحرة الصناعية تعتبر إحدى الحلول المطروحة أمام الدول النامية لتغلب على عدم كفاية وملائمة الاطار التصنيعي خاصة المخصص للتصدير اللازم للتنمية الصناعية..."[5]

---

[1]- دهان غادة، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، شهادة ماستر** جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2020، ص22.

[2]- كريم جايز، مرجع سابق، ص31 .

[3]- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، الطبعة الأولى مكتبة حسن العصرية ،لبنان،2012 ص87.

[4]- عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سبق ذكره، ص 65

[5]- زونية ريال، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و أفاق إنشائها في الجزائر)، رسالة ماجستر، جامعة الجزائر،1997 ص 114

"الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المناطق الحرة لتحقيق التنمية الاقتصادية ... والتغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف[1]

يستفيد المستثمرين كذالك من عدة مزايا في المناطق الحرة نذكر منها

–الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة، خاصة في البلدان النامية، والتي توفر أيدي عاملة من كل الفئات وتكاليف مغرية...

–التمتع بما يتوفر من مواد أولية، أو أي سلعة يحتاجها المشروع من السوق المحلي، خاصة الدول التي تحتوي على مواد خام متنوعة، حيث توفر للاستثمار عدة امتيازا ز، والتي منها تكاليف استيرادها من نقل وشحن وربح للوقت.

"تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الوطني نتيجة زيادة الانتفاع بالموارد والطاقات الإنتاجية المحلية المتوفرة"

–يساعد الموقع المتميز والإستراتيجي للمناطق الحرة في سهولة إيصال السلع والمنتجات المصنعة في الأوقات المناسبة وبأقل التكاليف الممكنة من خلال استخدامها كمستودعات تخزينية قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى[2]

_ أهمية المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين

يستفيد المستثمر كذلك من عدة مزايا في المناطق الحرة نذكر منها

– الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذا المهارات الفنية المختلفة، خاصة في البلدان النامية، والتي توفر أيدي عاملة من كل الفئات وتكاليف مغرية...

– التمتع بما يتوفر من مواد أولية، أو أي سلعة يحتاجها المشروع من السوق المحلي، خاصة الدول التي تحتوي على مواد خام متنوعة، حيث توفر للاستثمار عدة امتيازات ، والتي منها تكاليف استيرادها من نقل وشحن وربح للوقت.

[1]– كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية) دراسة مقارنة بين الإمارات و مصر و الجزائر**(، رسالة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012 ص48.

[2]– كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 44

– يساعد الموقع المتميز والاستراتيجي للمناطق الحرة في سهولة إيصال السلع والمنتجات المصنعة في الأوقات المناسبة وبأقل التكاليف الممكنة من خلال استخدامها كمستودعات تخزينية قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

ويوجد أيضا العديد من المزايا الأخرى التي تمنحها المناطق الحرة للمستثمرين نذكر منها ما يلي:

– حرية تحويل الأرباح ورأس المال المستثمر وأجور العاملين والخبراء الأجانب الناشئة في المناطق الحرة إلى الخرج دون قيود.

– عدم خضوع الواردات والصادرات من وإلى المناطق الحرة لقيود الاستيراد أو التصدير.

– حرية استخدام وتوظيف الأيدي العاملة المحلية.

– السماح بملكية واستثمار الأجانب للمشروعات العاملة في المناطق الحرة بشكل كامل.

– إيداع وإدخال البضائع أو المركبات إلى المناطق الحرة.

– إخراج البضائع أو المركبات من المناطق الحرة.

– التنازل عن البضائع أو المركبات.

المبحث الثالث: الإطار العام حول المناطق الحرة

تناول الباحثون بإسهاب كبير خصائص المناطق الحرة، وذلك بالنظر لما لها من أهمية في تمكين المتتبعين والمهتمين من التمييز بينها وبين المفاهيم والأنظمة المشابهة لها

المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة :وسنحاول أن نلخصها فيما يلي:

1-المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة

تقوم المنطقة الحرة على مساحة جغرافية مضبوطة الحدود، تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي، ويراعى فيها النشاط الاستثماري الذي سيزول فيها والتوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط.[1]

2-شمولية التعامل داخل المناطق الحرة

وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين) الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.[2]

3-المساواة في التعامل داخل المناطق الحرة

في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين بدون استثناء، إذن لا يوجد هناك معاملة خاصة لطرف دون الآخر أو تعامل تفضيلي داخل المنطقة الاقتصادية الحرة الواحدة[3].

---

[1]- تواتي بن علي فاطمة،مرجع سبق ذكره ص14

[2] _بن علي بلعزوز وأحمد مداني،مرجع سبق ذكره ص09

[3] _منور أوسرير :**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)** أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر،2005 ، ص108

4-اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية

إن العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات داخل هذه المناطق تتصف بسرعتها وبساطتها، بمعنى أن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير[1]

5- الإعفاءات والتسهيلات الجبائية داخل المناطق الحرة

إن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح إمتيازات في إطار

الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الإمتيازات ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.[2]

6- المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة

الخضوع لسيادة الدولة، رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها، إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها، وأيضا تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة، فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير، أو القيام بالتصنيع من أجل التصدير فقط، أو أن يكون النشاط قاصرا على الأنشطة الإنتاجية والخدمية[3].

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة

عرف العالم على مر العصور والأزمنة عدة أشكال وصور للمناطق الحرة، وتعددت مسميات المناطق الحرة تبعا للأهداف التي يرجى تحقيقها من إنشاء هذه المناطق وطبيعة الأنشطة المقامة فيها، وتتمثل

---

[1] ـبن علي بلعزوز وأحمد مداني، مرجع سابق، ص09

[2] ـزوينة ريال ، مرجع سبق ذكره ، ص 40

[3] محمد على عوض الحرازي :**الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، ط1 ، منشورات .الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2007 ص35

هذه المسميات في الآتي :المناطق الحرة بالموانئ البحرية، المناطق الحرة بالمطارات الجوية، المناطق الحرة التجارية، مناطق الاستثمار"مناطق المؤسسات "أو" مناطق المشاريع الحرة"، المناطق المصرفية الحرة، مناطق الصناعية العلمية، المناطق الحرة للتأمينات، المناطق الإلكترونية الحرة، مناطق التصدير الصناعية الحرة، المناطق الحرة الزراعية.[1]

وعموما تنقسم المناطق الحرة وفقا لثلاث معايير،الأول من حيث الموقع والمساحة التي تقام عليها، والمعيار الثاني من حيث طبيعة النشاط الذي طبيعة النشاط الذي خصصت من أجله

والثالث عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها وسيتم استعراض الأنواع فيما يلي:

المعيار الأول :حسب الموقع والمساحة

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

1- المناطق الحرة العامة :

وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لإقامة المشاريع ...وتتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي ...وتظم أكمر من مشروع.

2- المناطق الحرة الخاصة :

وتعتاد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشاريع القائمة فيها وتقتصر الفائدة على إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك...، ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها...

3- المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها :

يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة .... أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابا للمنطقة الحرة...

[1] _منور أوسرير، مرجع سبق ذكره ص 41

المعيار الثاني: تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة نشاطاتها

خصص المنطقة الحرة له تحديد نوع هذه المنطقة ، فقد تخصص منطقة معينة للنشاط التجاري وتخزين السلع بحيث يترتب علي ذلك أن تكون هذه المنطقة عبارة عن محطة ترانزيت للبضائع .كما قد ينحصر نشاط منطقة حرة أخري علي تصنيع منتجات مخصصة للتصدير أو للاستهلاك المحلي.

وهناك مناطق مخصصة للخدمات المصرفية وأعمال المصارف وشركات التأمين .غير أن السائد ألان هو مزاولة كافة الأنشطة التي ذكرت مجتمعة في معظم المناطق الحرة في الدول المضيفة .[1]

وعلي ضوء ما سبق يمكن تقسيم المناطق الحرة بحسب طبيعة نشاطها إلي الأنواع التالية:

– المناطق الحرة التجارية

هذا النوع من المناطق الحرة هو الأقدم من حيث النشأة التاريخية ، وينحصر نشاط المناطق الحرة التجارية في استيرادا لسلع المتنوعة من خارج الدولة أو من داخلها بغرض تخزينها وتسويقها في الوقت والمكان المناسبين بأقل تكلفة ممكنة ، كما يمكن أن تجري علي هذه السلع بعض العمليات البسيطة لتغيير وتحسين الشكل الخارجي لها دون المساس بجوهرها.

ومن ضمن هذه العمليات ما يلي:

- عمليات التخزين .
- عمليات التحويل .
- عمليات التصدير.

وتتميز المناطق الحرة التجارية بعدد من الخصائص منها:

- ما يكون موقعها بالقرب من ميناء بحري أو جوي .
- غالبا يقتصر نشاط هذه المناطق في الغالب علي العمليات التجارية وما يتعلق بها من عمليات أخري.
- أغلب أنشطة المشروعات الاستثمارية في هذه المناطق تتركز علي عمليات الاستيراد والتصدير.

[1]– محمودي مراد، مرجع سابق ،47

-المناطق الحرة الصناعية

هي مناطق تخصص لإجراء عمليات التصنيع بجميع أشكالها ،وهذه العمليات تشمل إجراء تعديل جوهري في السلع بما في ذلك التكرير والتجميع والتكميل لبعض المنتجات النصف مصنعة .....الخ، بحيث يعاد تصديرها أو سحب جزء منها للاستهلاك المحلي.

من خصائص هذه المناطق ما يلي:

- أن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلي الأسواق العالمية بمنتجات منافسة.[1]
- يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الارتقاء بمستوي الصناعات المحلية.
- تتمتع هذه المناطق بجميع صورها بالحوافز الجمركية والضريبية التي تمنحها الدول المضيفة بهدف جذب الاستثمارات إلي مناطقها الحرة.

ويمكن أن تأخذ المناطق الحرة الصناعية عدة صور أهمها:

1.المناطق الحرة للصناعات التصديرية [2]:

وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها" منطقة صناعية متخصصة صغيرة نسبيا تقع جغ ا رفيا وإداريا خارج النطاق الجمركي(ONUDI) للدولة وتستقطب ويتركز فيها أساسا الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير، وتزود المباني والخدمات لتحويل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة المستوردة غالبا من الخارج إلى منتجات نهائية صالحة للتصدير للخارج وإن كان من الممكن أحيانا أن توجه جزئيا للسوق المحلية بشرط أن يدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة، ويطبق بالمنطقة نظام متكامل من الحوافز كعنصر جذب للمستثمرين ".

وتختلف التسهيلات والمزايا التي تقدمها المنطقة الحرة الصناعية للتصدير من دولة لأخرى وفقا للأولويات والأهداف المراد تحقيقها، ومرحلة التنمية التي تمر بها الدولة .

[1]- محمودي مراد، مرجع سابق ، ص 49

[2] لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 132

2.مناطق المؤسسات :

وتعتبر مناطق المؤسسات الاستثمار من الأشكال الحديثة للمناطق الحرة وقد اقترحت لأول مرة في بريطانيا عام 1977 من طرف البروفيسور" **بيتر هال** "، حيث أقامت الحكومة البريطانية ثلاثة عشر منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا (الحضرية والريفية)، وفي الفترة من عام 1981-1984 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مائتي منطقة وذلك بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر عام 1980 حيث منح القانون حوافز مختلفة للاستثمارات التي تستقر بالمناطق التي ينتشر بها الفقر والبطالة ومؤشرات التخلف الأخرى ويسيطر على هذه المناطق في هذه المناطق خليط من الأنشطة التجارية والصناعية، وتتمثل الحوافز التي تتمتع بها الاستثمارات في هذه المناطق في الإعفاءات الضريبية على أرباحها وتخفيف الإجراءات أكثر من الإعفاءات الجمركية ويتمثل العائد الاقتصادي للدولة في هذه المناطق في تحقيق التنمية الإقليمية بالمناطق المتخلفة اقتصاديا وتنمية العمالة.

– المناطق الحرة للخدمات [1]

الأنشطة المقامة في مثل هذا النوع من المناطق هي عبارة عن مشروعات استثمارية متعلقة بأعمال النقل بكافة أشكاله وكذا الأعمال المصرفية والتأمين وأي خدمات أخري تحتاج إليها مشروعات المناطق الحرة أو المشروعات الاستثمارية الأخرى داخل الدولة .ومن مميزات مثل هذا النوع من المناطق الحرة ما يلي:

- انخفاض التعريفة الجمركية .
- المعاملات المصرفية والتجارية تتميز بالسرعة والسرية التامة .
- ثبات سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .

وتنقسم إلى مناطق حرة مالية ومناطق جبائية:

1– المناطق الحرة المالية : وتشمل المناطق الحرة البنكية و المناطق الحرة للتأمين:

أ– المناطق الحرة البنكية : :

و يعرفها الدكتور**Pascal Lorot –Thierry Schwo** أماكن جغرافية معلومة أين البنوك على إختلاف أصولها يمكنها ممارسة و بكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة

[1]– لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 132

المتواجدة ببنك خارجي، و ألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين. ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل على الأنظمة الحمائية و الواجهة التدخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية ، و التي مظاهرها : الرقابة المفروضة على المبادلات ، رفع سقوف نسب الفوائد الى حدودها القصوى ، مراقبة حركة رؤوس الأموال ....الخ ، وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود و غيرها الى البحث عن مواقع أخرى تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية و بأساليب عمل جديدة إضافة للقديمة التي كان معمول بها.

ب- المناطق الحرة للتأمين :

يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين ، و بنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على أنشطتها.

المعيار الثالث :حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة :

فيها تنقسم إلى قسمين وهما

1- المناطق الحرة الوطنية :

وهي تخص دولة واحدة، حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

2المناطق الحرة الدولية(المشتركة) :

وهذا النوع ينظر له كأحد أدوا العمل الاقتصادي المشترك على الصعيد الدولي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو الخاص، وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة [1]...

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص تقسيمات وأنواع المناطق الحرة في الشكل التالي :

[1]- لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 132

الشكل رقم 01: تقسيمات و أنواع المناطق الحرة

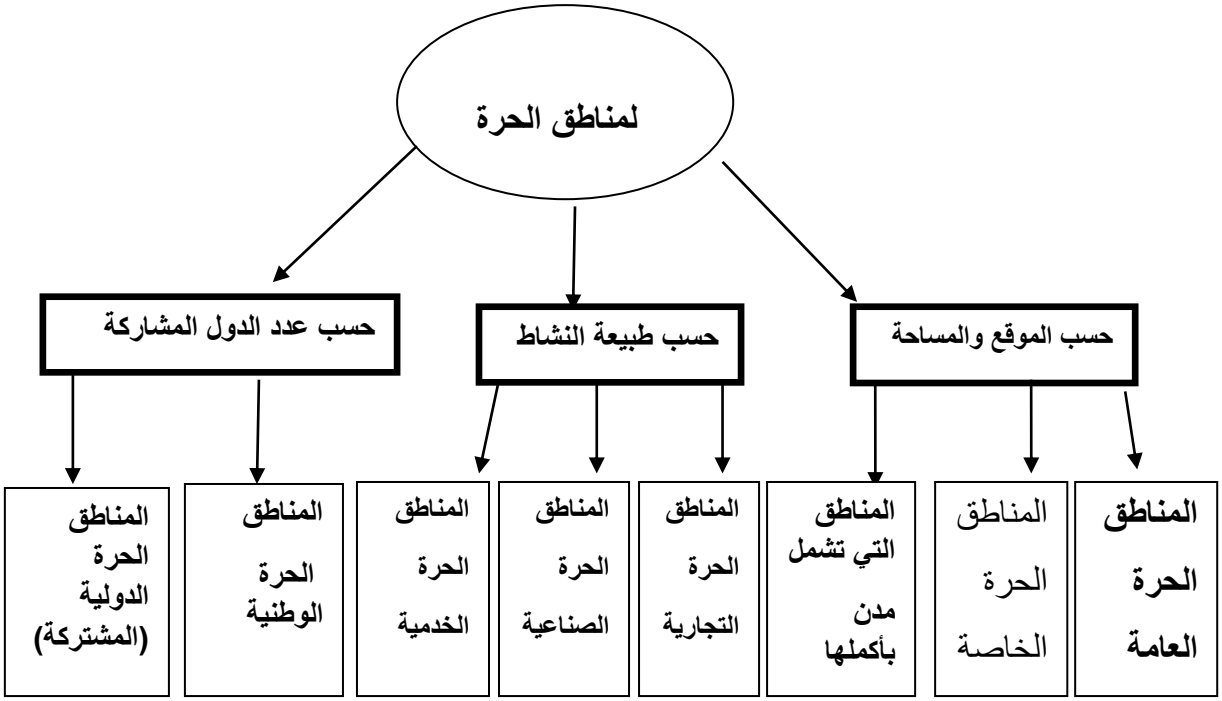

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة ومقومات نجاحها وعوامل فشلها

1-أهداف المناطق الحرة

تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير؛
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية؛[1]
- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة؛
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية؛
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة؛

[1]- منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 42.

– تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى؛

– إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة؛

– زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار؛

– إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية؛

– إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي؛

وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق.

- تحسين الهيكل الاقتصادي الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المختلفة ، و ذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية الى المدن الكبيرة.
- جذب الاستثمارات الاجنبية حيث إن للمناطق الحرة آثارا دعائية للنهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات داخل و خارج المناطق الحرة .
- مساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة من خلال زيادة الموارد الغير مباشرة الناتجة عن هذه المناطق المتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة و المرور و التأمين و رسوم الخدمات.
- توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات.[1]

[1]– محمد علي الحزاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 42_44

2-مقومات نجاح المناطق الحرة

لإنجاح فكرة المناطق الحرة هنالك مجموعة من المقومات والعوامل يجب توافرها داخل المنطقة الحرة ونلخصها في ما يلي:

-اختيار الموقع المناسب" :

يلعب اختيار الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة في الدولة المضيفة دور حيويا في نجاحها.... ، فله اثر على تكاليف الإنشاء للمنطقة من جانب وتكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية من جانب آخر ...[1]

-نوعية الهياكل القاعدية" :

إن نوعية الهياكل القاعدية هي ميزة أساسية في قرار ترحيل المؤسسة الأجنبية، حيث أن عملية إنشاء المناطق الحرة تتطلب رؤوس أموال ضخمة من أجل الاحتياجات الاستثمارية المختلفة .[2]

-وضوح الأهداف المرسومة" :

لابد من تحديد الأهداف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضوح الخطط والآليات للوصول إلى الغاية التي ينبغي أن تكون متناسبة مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياستها الاقتصادية .....[3]

2- التوازن في المصالح" :

من البديهي أن يبحث كل طرف(البلد المضيف والمستثمر)عن مصالحه لهذا يجب على البلد المضيف أن يوازن بين المصالح المشتركة وهو عامل رئيسي لنجاحها.... .[4]

3- عوائق نجاح المناطق الحرة

بالرغم من كل من كل ما تم التطرق إليه من عوامل نجاح المناطق الحرة فانه هناك بعض الدول قد تصطدم ببعض العراقيل التي تكون عائقا بينها وبين الأهداف والنتائج المرجوة منها.

ومن هنا يتم تقسيمها لعوائق داخلية وأخرى خارجية وهي كما يلي:

---

[1]- كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص54_55

[2]- زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص121

[3]- كريم جايز، مرجع سابق في الصفحة، ص 58

[4]- كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص54_55

– العوامل الداخلية:

1.1 التشريعية والقضائية:

ويندرج ضمنها :

–تعدد التشريعات المنضمة للاستثمار داخل المناطق الحرة وتضاربها والغموض وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها...

–قيود التشريع، وهي الشروط التي تقيد عالية إنشاء المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة ..

–آلية تسوية منازعا الاستثمار...[1]

2.1 اليد العاملة:

إن اليد العاملة بنوعيها من أهم متطلبات إنشاء ونجاح المناطق الحرة وبالتالي

فإن أي خلل أو رد فعل سلبي منها يعد من المعوقات التي تعرقل السير الحسن لها [2]

3.1 الإدارية:

يمكن أن نشملها في العناصر التالية:

– البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر.....

– الفساد الإداري وإخلال العاملين بالمؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبار النزاهة والأمانة.[3]

–المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الإدارية...

4.1 المعوقات الاقتصادية و المالية:

يندرج ضمنها ما يلي:

– عد وضوح أو استقرار سياسة و إستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذم يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

– عد استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم ، عجز الموازنة العامة ، سعر الصرف، السياسات المالية.)

– عد توفر الصناعات الوسيطية في السوق المحلية المساعدة للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.

---

[1]– لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 75

[2]– كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص63

[3]– لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص74

– عد القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

– تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية و التسويقية في جذب الاستثمار ، يضافُ ذلك تقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و بوسائل مختلفة.

2–المعوقات الخارجية:

وهي المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة و أهمها:

1–التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العادية ، كإنشاء منظمة التجارة العالمية و ما يترتب في بعض قواعدها من أثر على المناطق الجرة.

2– التكتلات الاقتصادية و انعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض الدول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بدولة المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة لدولة المضيف كبلد منشأ.

3– دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة

4– ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر و غير متوقع في أسعارها في الأسواق العادية و ارتفاع أسعار النفط.

5–كجود حالة كساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة .

6– الأوضاع السياسية ك الإقليمية ك النزاعات المسلحة التي ترفع من مستول المخاطر التي قد تتعارض لها الاستثمارات ، وتسبب في رفع تكلفة التأمين عليها.

7– المقاطعات السياسية و الاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتجات الإسرائيلية و منتجات الشركات المتعاملة معها.

8- تقارب المناطق الحرة في الدول المختلفة متقاربة جغرافيا ، ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار و الحوافز و التسهيلات و الضمانات المقدمة في هذه المناطق .[1]

[1]- محمد علي عوض الحزاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 ،ص204

خلاصة الفصل:

مما تقدم يتضح أن المناطق الحرة مفهوم قديم جدا، وقد عرف بفعل تطور التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية، وقد باتت تشكل الآن، صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل، فالمناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، ورغم هذا فلا نجد تعريفا محددا لها لحد الآن، إلا أن جل هذه التعاريف تتفق في الخصائص والقواعد العامة لهذه المناطق.

بمعنى آخر فإن سير المناطق الحرة يتأثر كثيرا بإستراتيجيات الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق غير أن المبدأ الأساسي للمنطقة الحرة هو جلب نشاط اقتصادي أجنبي باتجاه الإقليم الوطني وبفعل التوزيع الجديد للنشاطات الاقتصادية مابين بلدان العالم بسب تطور التقسيم الدولي الجديد، فإن الدول النامية بدأ تستحوذ على جزء متزايد في التبادلات التجارية الدولية وذلك من خلال صادراتها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضح أن تطور المناطق الحرة في ظل ظروف اقتصادية تمليها العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على تبادل المصالح بين البلدان في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية الحالية.

الفصل الثاني:

عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد:

كانت المجتمعات البشرية تعيش قديما في ظل اقتصاد مغلق، حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد ومع التطور المتواصل ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي و رغباتهم الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية، كما كان من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا، لما لهذا التكامل من آثار إيجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين ذا النمط من الدراسات الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ولقد تعددت أسباب وتفسيرات لقيام التجارة الدولية.

ومن خلال مبحثنا هذا سنحاول إعطاء نظرة عامة ومختصرة عن التجارة الدولية، وذلك بالتطرق إلى مفهومها وأسباب قيامها وأنواع سياساتها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، إذ تعتبر الدولة كالأفراد لا يستطيع أن ينتج كل ما يحتاجه من السلع، مما يقتضي عليها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها الظروف الطبيعية والجغرافية لإنتاجها لتقوم في الأخير يتبادلها مع دولة أخرى لها القدرة على إنتاج سلع من نوع آخر[1].

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها " تلك العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول والتي تتألف من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والهجرة الدولية، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال"[2].

ويطلق الاقتصاديون مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد، ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية[3].

يتم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بعدة فوارق هي:

1- التجارة الداخلية تقع داخل نفس الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، في حين تقع التجارة الخارجية على المستوى العالمي.[4]

2- تتعامل التجارة الداخلية بالعملة المحلية في حين تتم التجارة الخارجية بعملات أجنبية متعددة.

---

[1]- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، ص 12.

[2]- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، ص 8.

[3]- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، ص 36.

[4]- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، ص 14.

3- تتعرض التجارة الخارجية لنظم اقتصادية وسياسية مختلفة، بينما تخضع التجارة الداخلية لنظام واحد؛ أي هناك اختلاف القوانين والتشريعات التي تحكم كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

4- اختلاف وسائل النقل، حيث أن 90 بالمئة من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط من النقل البري على عكس التجارة الداخلية.

5- اختلاف طبيعة الأسواق في حالة التجارة الخارجية عنها عن التجارة الداخلية من حيث طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة.....

6- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

7- اختلاف طرق وأساليب التمويل.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسة؛ وعلى أساس هذا الدور يتم تحديد الملامح الأساسية للدولة.

ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1. **المجال الاقتصادي:**

حيث تساهم التجارة الخارجية في هذا المجال بـ[1]:

- تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف الإنتاج ومن ثم الاستفادة في تعزيز وضع الميزانية بالنقد الأجنبي.
- نتيجة لمبدأ التخصيص الدولي يتم الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل التكاليف.
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على رأس مال أجنبي وبالتالي زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البناة التحتية للدول النامية.
- تعتبر مؤشرا على مدى قدرة الدولة على الإنتاج والتنافس في السوق الدولية.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية من أجل بناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

[1]- انظر إلى : - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، ص 373.
- راشد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، ص 16.
- رعد حسن الصران، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ص 13.

2.المجال الاجتماعي:

تحقق التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي ما يلي[1]:

- زيادة رفاهية المجتمع من خلال زيادة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية نتيجة التغير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل تقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة.
- التأثير المستمر للتجارة الخارجية على نمط الحياة اليومية.

3- المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي[2]:

- إقامة العلاقات الودية مع الدول المتعامل معها.
- العولمة السياسية تساهم في إزالة الحدود وتقصير المسافات، ومنه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.
- تعزيز البناة الدفاعية للدول وذلك باستيراد أحسن ما توصلت إليه التكنولوجيا.

ويمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لأي دولة بنسبة صادراتها وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزداد هذه النسبة في كل من بلجيكا، هولندا، الدنمرك والسويد ما بين 45 بالمئة و 70 بالمئة وهي دول متقدمة صغيرة الحجم، بينما الدول المتقدمة كبيرة الحجم كألمانيا، اليابان، فرنسا وكوريا الجنوبية فان هذه النسبة منحصرة بين 20 بالمئة و35 بالمئة لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10 بالمئة وهي أكبر الدول في العالم[3].

ويكمن السبب في اختلاف هذه النسبة في مدى التقدم الاقتصادي ووفرة عناصر الإنتاج في كل دولة، حيث تنخفض في الدول الكبيرة التي تملك إمكانات لإنتاج حاجاتها محليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول ذات الإمكانات المادية والبشرية المحدودة، لذا تعتمد على الخارج

[1]- راشد العصار واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]- رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3]- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

لجلب أكبر قدر من الموارد التي تحتاجها لإنتاج سلع وخدمات تفوق احتياجات أفرادها؛ يتجه الفائض بعد ذلك نحو أخرى[1].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

حسب André Gugomar و Etienneفإن التبادل التجاري يقوم للأسباب التالية[2]:

لأنه ضرورة أو حتمية مطلقة، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية؛

- عقلانية الاقتصاد " la rationalitéééconomique"حيث يطرح السؤال التالي لماذا نقوم بصناعة مواد بتكلفة مرتفعة في حين يقوم الآخرون بصناعتها بجودة أعلى و تكلفة أقل؟
- لاحترام اتفاقيات التعاون.

و كذلك لأن تطور وسائل النقل و التحرر القانوني و سير المعلومات قد أدت إلى إنشاء أسواق عالمية لكثير من السلع.

كما يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا[3].
- تخصص و تقسيم العمل الدولي حيث كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها و وجود فائض لديها في هذه السلع و بالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى و التي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في إنتاجها.
- اختلاف الميول و الأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

[1]- – السيد محمد أحمد السريتي، نفس المرجع، ص 10،11.

[2]André Gugomar et Etienne Morin, (Commerce international, Dalloz-Sirey, Paris,1992), P5.

[3] –حسام علي داود، أيمن أبوخضيرة، أحمد الهزايمة، عبد الله صوفان، اقتصاديات التجارة الخارجية، (المسيرة، عمان، 2002)، ص 16.

- تفاوت التكاليف، و أسعار عوامل الإنتاج و الأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دول ما و ذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم ،مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى[1].
- كما أن التخصص يعتبر كأساس لقيام التبادل الدولي حيث أنه "أيا كانت طبيعة الأنظمة السياسية و الاقتصادية للدول، فإن هذه الأخيرة لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة شاملة و لفترة طويلة من الزمن، فهناك سلع تنتجها الدولة بكميا تتزيد عن استهلاكها المحلي، و هناك سلع تنتجها الدولة بكميات تقل عن حاجتها للاستهلاك المحلي، و هناك سلع لا تنتجها الدولة إطلاقا3."

تجدر الإشارة قبل التطرق إلى الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية إلى تصحيح الخطأ الذي يقع فيه الكثيرون و هو عدم التفرقة بين التجار ة الخارجية و التجارة الدولية، " فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة و دولة أخرى أو مجموعة من الدول، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العا لم مجتمعة."[2]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هنالك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة او الدول المتخلفة و من أهم هذه العوامل نميز:

1-انتقال الأيادي العاملة : [3]

- تفاوت الأجور من دولة الى أخرى: و الذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول المتقدمة و المتخلفة.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة مثلا هجرة الفلاحين من اجل تحقيق الأموال .
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

[1]- محمد نداء الصوص، التجارة الخارجية،(المجتمع العربي، عمان ، ،2008)، ص 11.

[2]- يوسف م سعداوي، دراسات التجارة الدولية، (دار هومة، الجزائر، ،2010)، ص1.

[3]- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره ص 28 (بتصرف)

- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود و تأثيرها على القدرة الشرائية.

2-رأس المال:

-سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

-سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تشجع على انتقال رؤوس الأموال.

-سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول يزيد حجم التبادل، و الحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3-التكنولوجيا:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في إنتاج و تغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة و يوفر الجهد، التكاليف، الوقت، الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري

إضافة الى هذه العوامل نجد إن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية و المنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء و النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر الذي يتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

و في هذا المبحث سنتناول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛ حيث إنه في المطلب الأول سوف نتناول النظرية التجارية في تفسير قيام التجارة الخارجية، و في المطلب الثاني نتناول النظرية الكلاسيكية و في المطلب الثالث النظرية النيوكلاسيكية و في المطلب الرابع النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية التجارية في تفسير التجارة الخارجية

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة و الوحدة الوطنية فيكل من إنجلترا و اسبانيا و فرنسا و البرتغال و بلجيكا و هولندا، و بدأ مجموعة من المفكرين أطلق عليهم التجاريون يكتبون مقالات عن التجارة الدولية و يدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري[1].

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن 2007، ط1، ص 35.

و قد كانت نظرية التجاريين في التجارة الخارجية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة، فهي تعتمد حسبهم على ما لديها من ذهب و فضة و ما تحققه من إضافة فيهما، وكان التعدين هو الطريق الطبيعي للحصول على المعدن النفيس، فإذا لم يكن لدى الدولة مناجم للذهب و الفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الخارجية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري،[1]أي أن تكون صادراتها أكبر من وارداتها و يدفع الفرق بالمعدن النفيس، و يلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تتدخل الدولة بأساليب مختلفة لبلوغ هذا الهدف.

ومنه فإن التجاريين يرون أن قطاع التجارة الخارجية هو أهم قطاع منتج في الاقتصاد ويجب تنميته والتركيز عليه من اجل تحقيق أكبر ثروة للدولة، و يكون ذلك من خلال تشجيع الصادرات والصناعات المعدة للتصدير وفي نفس الوقت يكون هناك تقييد للواردات، من أجل منع تسرب المعادن النفيسة إلى الخارج، لأنه حسب التجاريين كمية المعادن النفيسة في العالم محدودة و ما تكسبه دولة تخسره دولة أخرى و لهذا يجب تعظيم رصيد الدولة من المعادن النفيسة حتى تضمن الدولة لنفسها رفاهية و ثروة.

و لقد اقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و لذلك طالبو بوجوب إخضاع التجارة الخارجية لبعض القيود، و التي تتمثل في الضرائب على الواردات و إعانة الصادرات و منع استيراد بعض السلع و غيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري[2].

و الهدف من هذا التدخل للدولة هو زيادة الصادرات عن الواردات لأن هذا يضمن تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة عن طريق التصدير، بمعدل اكبر من تدفقها إلى الخارج بفعل الاستيراد، حتى يصبح صافي تدفق المعادن النفيسة في صالح الدولة.

وكلما زادت قيمة التدفق الصافي إلى داخل الدولة من المعادن النفيسة كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءا و أكثر قوة حيث يساهم ذلك التدفق في زيادة مستوى النشاط، ففي ظروف وجود موارد عاطلة في داخل الاقتصاد الوطني فإن زيادة تدفق المعادن إلى داخل الدولة سوف يحفز الإنتاج و يزيد من مستوى الإنتاج و العمالة داخليا.[3]

---

[1]– أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، شركة رؤية ومؤسسة طيبة، مصر، 2007، ط1، ص 10.

[2]– أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 11.

[3]– إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 19.

أي أن الفائض في الميزان التجاري لا يزيد فقط من رصيد الدولة من المعادن النفيسة، وإنما يساهم أيضا في دفع مستوى التنمية و النشاط الاقتصادي داخل الدولة.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، و مظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، و إنما أيضا بما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي و المنازل و سلع الاستهلاك.[1]

و في النظرية الكلاسيكية نميز ثلاث اتجاهات و هي كما يلي:

1- نظرية الميزة المطلقة:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، و لقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[2]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى و هذا يؤدي بالتالي إلى التخصص و تقسيم العمل الدولي و من ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، و زيادة الإنتاج، و اتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية حرة.[3]

ولنبين فكرة آدم سميث نفرض أن دولتا الجزائر و تونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التمور و القمح. و هو ما نبينه في الجدول رقم-04-

[1]- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 19.

[2]- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 70.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 36،37.

الانتاج	الساعات	الجزائر	تونس
التمور	انتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	100	50
القمح	انتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	60	80

المصدر: من إعداد الطلبة للتوضيح

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، و منه وحسب آدم سميث فإن الجزائر يجب أن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس تتخصص في إنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيدا من مزايا التجارة الخارجية.

2- نظرية الميزة النسبية:

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي.

و لقد طرح ريكاردو ظاهرة و هي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أيمن السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.[1]

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين و من ثم يستطيع أن ينتجهما بنفقات أقل و يصدرهما بأسعار أقل و مع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج و تصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميزفيهانسبيا.[2]

و تُنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، ونبينها بالجدول التالي، حيث نفرض فيه أن دولتا الجزائر و تونس تنتجان التمور و القمح وبينهما اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج.

جدول رقم-05- الميزة النسبية

الانتاج	الساعات	ا جزائر	تونس
التمور	انتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	100	50
القمح	انتاج ساعة عمل بالكيلوغرام	80	60

[1]- économie international, édition dalloz, France, 1997, p 05.:jean-louismucchilli.

[2]- عبد الرحمان يسرى أحمد و إيمان محب زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص24.

و يتضح لنا من الجدول أن الجزائر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعتين، فحسب ديفيد ريكاردو من مصلحة الجزائر التوجه إلى التخصص في إنتاج التمور فقط، و تترك إنتاج القمح لتونس،فالدولتان سوف تستفيدان من هذا التخصص وتقسيم العمل، وهذا أيضا سيؤدي إلى قيام التجارة الخارجية فيما بين الدولتين في ظل استفادة متبادلة بينهما.

3 –نظرية القيم الدولية:

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل. حيث قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، فقد عنى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى.[1]

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، و التي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، و قد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين[2]، و معنى هذا أن أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، و في حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، و العكس صحيح. و يتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تساوي بين طلب وعرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

و نقدم الجدول رقم–06– التالي لتوضيح نظرية القيم الدولية:

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج	
		تمور (طن)	قمح (طن)
10 رجل /سنة	الجزائر	20	أو 20
10 رجل /سنة	تونس	10	أو 15

[1]– سامي خليل: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر 2001، ص 70،71.

[2]– فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص56.

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر و تونس تنتجان كميات مختلفة من التمور و القمح. فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح($\frac{20}{10}=2$ مقابل $\frac{20}{15}=1.5$).

أما تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح و بالتالي فلها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

قبل قيام التجارة بين الجزائر و تونس فإن تونس تضحي ب 15طن من القمح من اجل إنتاج 10طن من التمور (ذلك أن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل)، أما الجزائر فإنها تضحي ب 10طن من القمح لإنتاج 10طن من التمور و هذه الكمية تكلف الجزائر5رجل/سنة من اجل إنتاجها.

و حسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر و تونس إذا أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10طن قمح مقابل تصديرها لها 10طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة. أما بالنسبة لتونس فإنها سوف تستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 10طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية أقلمن 15طن من القمح.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفي تفسير قيام التجارة الخارجية إلى الكثير من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة أي ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، و وجود دولتين و سلعتين فقط و أيضا حالة الاقتصاد في التشغيل التام و عدم و جود تكاليف للنقل و التعريفة الجمركية كل هذا جعل التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية بسيط جدا و ظهرت دراسات عدة لتحسينه بعد فترة طويلة من الاعتماد عليه في التحليل.

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

استطاع هابرلر عام 1936تحرير قانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة و خاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة و استبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تُقاس بكمية العمل المبذول في

إنتاجها و إنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى.[1]

و لتوضيح النظرية نفترض و جود دولتين، هما الجزائر و تونس و كلتا الدولتان تنتجان سلعتين هما التمور و القمح .و قبل قيام التجارة الدولية بينهما كانت الجزائر تضحي بوحدة من القمح لتوفير وسائل إنتاج وحدة واحدة من التمور، و هذا يعني ن تكلفة الفرصة البديلة للتمور في الجزائر هي وحدة قمح. أي أن وحدة التمور تساوي وحدة قمح. وبالنسبة لتونس فإنها يجب أن تضحي ب 3وحدات من القمح لتوفير و سائل إنتاج وحدة واحدة من التمور، هذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة للتمور تساوي 3وحدات من القمح.

معناه أن وحدة تمور تساوي 3وحدات قمح. و منه فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج التمور في الجزائر اقل منها في تونس، مما يعطي الجزائر ميزة نسبية في إنتاج التمور ويعطي تونس ميزة نسبية في إنتاج القمح. و حسب قانون الميزة النسبية المبني على تكلفة الفرصة البديلة فإن الجزائر تتخصص في إنتاج التمور و تونس تتخصص في إنتاج القمح حتى يكون هناك منافع متبادلة من قيام التجارة الخارجية بين البلدين.

و على الرغم من أن هابرلر استطاع إعادة صياغة قانون النفقات النسبية و تحديد أنماط التخصص و التبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول،[2]و هذا ما حاولت النظرية السويدية الإجابة عليه فيما بعد.

2 –نظرية نسب عوامل الإنتاج:

تنسب هذه النظرية للعالمين السويديين هكشرو أولين، و التفسير الذي جاءت به هذه النظرية لأسباب قيام التجارة الخارجية هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى. و ثمة بلاد يتوافر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في الدول الأخرى. وقد يصدق نفس الشيء على رأس المال[3].

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 48.

[2]– زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص19.

[3]– عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص99.

و هذا يعني أن كل دولة تتمتع بتفوق في إنتاج السلعة التي تملك عامل إنتاجها بكثافة، مما يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتطلب عامل إنتاجها بكثافة، و تحصل على السلع الأخرى عن طريق قيامها بالتجارة الخارجية من الدول الأخرى التي أنتجتها بنفس المعيار و هو مدى توافر عوامل إنتاج السلع.

لغز ليونتيف: حاول ليونتيف في عام 1951إجراء أول اختبار عملي لنظرية(هكشر-أولين) على الاقتصاد الأمريكي. فمن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل و لذلك من المتوقع طبق النظرية هكشر-أولين أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال و تستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال.[1]

و تبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل منوارداتها، وبصورة أدق فإن معدل العمل إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات[2]وهذا ما يناقض النتائج المتوقعة عند إسقاط أو تطبيق نظرية هكشر-أولينعلى الاقتصاد الأمريكي.

و قد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر-أولين. فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا ما أُخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال. و لا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى.[3]

أي أن ليونتيف أرجع سر كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة العمالة الأمريكية، وذاك نتيجة للتطوير والتدريب المستمر للرفع من مستوى إنتاجيتها.

[1]- إيمان عطية ناصيف وهشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 104،105.

[2]-زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 24.

[3]- المرجع السابق، ص 24،25.

المطلب الرابع: النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على ارض الواقع، ظهرت هذه النظريات محاولة تجاوز تلك الانتقادات والاقتراب أكثر إلى الواقع.

1 – نظرية تشابه الأذواق:

في تفسيره لقيام التجارة الدولية يفسر ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج،[1] و هو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر–أولين؛ حيث إنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها و بالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تندر عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات. وحسب ليندر في حالة انخفاض تكلفة المنتجات الأولية نظرا للأسباب السابقة فإنه سيتم تصديرها، و في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى ليندر أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع ، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة.

فاختراع منتجات جديدة و تقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج.[2] و منه فالمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

و بما أن الاختراعات إنما تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد،[3] و

[1]– عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 130.

[2]– المرجع السابق، ص 35.

[3]– محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 84.

هذا يعني حسب ليندر أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها و هياكل أسواقها و احتياجاتها؛ حيث إن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.

2- الفجوة التكنولوجية:

أوضح بوسنر (POSNER) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا. و بما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية. حيث إن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.

و استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

-فجوة الطلب:

و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره.

- فجوة التقليد:

و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[1]

و حسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عند تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

3- نموذج دورة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من فيرنون عام ،1961و هيرش عام ،1967حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى

[1]- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية، الدولية، مرجع سابق، ص 87.

أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، و الذي يحدد بالتالي الميزة النسبية.[1]

حيث إن هذا النموذج يقوم بدراسة و تحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج و الميزة النسبية التي تتحقق للدولة صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج؛ وقسم هيرش مراحل دورة المنتج إلى:

– مرحلة المنتج الجديد:

يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة و بالذات المهارات العلمية.

– مرحلة النمو:

ذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، و تحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية، مع بقاء المهارات، و بالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

– مرحلة النضج:

حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، و يتمتع بصفة الثبات و الاستقرار.[2]و منه و حسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما و التي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تمتلك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو، ثم في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر الميزة النسبية في إنتاجه بين الدول.

4 – نظرية تنوع المنتجات:

صاحب هذه النظرية كل من بول كروجمان (KRUGMAN) وكلفن لانكاستر(،LANCASTER)حيث قاما بدراسة أثر التجارة الدولية على أنواع مختلفة من السلع المتاحة للمستهلكين، و ذلك باستخدام نموذج رياضي يشبه نموذج هكشر–أولين في التجارة الدولية.

[1]– المرجع السابق، ص82.

[2]– فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص 84.

و كما هو الحال في نموذج هكشر-أولين فإن الوفرة النسبية ستحدد كميات و أسعار السلع المنتجة في كل دولة، و لكن بسبب وفورات الحجم الاقتصادية(بعكس نموذج هكشر-أولين)، فإن حجم الدولة الاقتصادي له دور هنا. فالدولة الكبيرة ستميل إلى إنتاج عدد كبير من الأصناف الصناعية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في أذواق ودخول المستهلكين فيها.[1]

أي أن كل دولة سوف تنتج أصنافا مختلفة من نفس السلعة إرضاء الفئات المستهلكين هذا يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من السلع حسب هذه النظرية:

- بالنسبة للمنتجات الزراعية:

فإنها سوف تخضع لتفسير هكشر-أولين لأنها تعتبر كثيفة عنصر العمل نسبيا، أي أن الدولة كثيفة عنصر سوف تنتج هذه السلعة وتصدرها نحو الدولة كثيفة عنصر رأس المال.

- أما بالنسبة للمنتجات الصناعية:

فإن الدول كثيفة عنصر رأس المال سوف تصدر أكثر مما تستورد من هذه المنتجات مما يجعل رصيدها موجبا، في حين نجد الدول كثيفة عنصر العمل سوف تستورد المنتجات الصناعية أكثر مما تصدر منها، مما يجعل رصيدها سالبا فيما يخص هذه المنتجات.

أما من حيث الواقع العملي، فإن هذا النموذج يفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا، حيث تتركز التجارة في الأنواع المصنعة، بينما تقوم الدول المتقدمة باستيراد المواد الخام و السلع الأولية من دول العالم الثالث و تصدر إليها السلع المصنعة[2].

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

يتعرض قطاع التجارة الخارجية في كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى لوائح رسمية و تشريعات تضعها أجهزة الدولة من أجل تنظيمه و تسييره و توجيهه حسب التوجهات العامة للدولة أو إيديولوجيتها، من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية و غير اقتصادية، و في هذا الصدد هناك مذهبان أو اتجاهان بارزان في تنظيم قطاع التجارة الخارجية؛ الأول ينادي بضرورة تقييد هذا القطاع و فرض رقابة و

[1]-حسام علي داوود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط1، ص 61.

[2]-المرجع السابق، ص 62.

تدخل حكومي عليه،و الاتجاه الثاني ينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية و رفع كل القيود التي تعرقل عمل التبادل التجاري بين الدول، ولكل مذهب حجج و مبررات يستند إليها إضافة إلى جملة أهداف تختلف من دولة إلى أخرى وأيضا هناك و سائل تعتمدها الدول من اجل تطبيق سياسة التجارية على ارض الواقع.

و في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول سياسة الحماية التجارية او التدخل الحكومي، وفي المطلب الثاني سياسة تحرير التجارة الخارجية و حججها، و في المطلب الثالث نتناول و سائل تطبيق سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

كما تناولنا سابقا هناك اختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية، و هذا الاختلاف في التفسير سوف يؤدي إلى اختلاف في التعامل أو في تنظيم هذا القطاع الحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني و هذا الاختلاف يترجم على أرض الواقع بما يسمى سياسة التجارة الخارجية، و التي لها عدة تعريفات و اختيار السياسة التجارة يخضع لعدة محددات و التي سوف نتناولها فيما يلي.

1- تعريف سياسة التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف لسياسة التجارة الخارجية فهي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و درجة نمو الدولة و ذلك لأن كل دولة تحاول التأثير على اقتصادها لتحقيق مجموعة أهداف لا تتنافى و طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه.

و من بين تعاريف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

-يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة و مبينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج.[1]

-مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة.[2]

[1]-جاسم محمد: التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 125.

[2]-أحمد فارس مصطفى: العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982، ص 147.

-يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة، بصفتها السياسية، بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته.[1]

-السياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد و تصدير السلع و الخدمات.[2]

و منه يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي تلك القوانين و الإجراءات التي تسنها الدولة و تنفذها بغرض تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة.

المطلب الثاني: سياسة تقييد التجارة الخارجية

و تسمى أيضا سياسة الحماية أو التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، و ذلك لتعاظم دور الحكومة في تنظيم قطاع التجارة الخارجية.

1 – مفهوم سياسة تقييد التجارة الخارجية:

لا ينكر أنصار مذهب الحماية الجمركية (التدخل) ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل و أن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج مابين دولة و أخرى. إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي[3].

فسياسة تقييد التجارة الخارجية هي تلك السياسة التجارية التي تنتهجها الدولة لفرض قيود على حركة التبادل التجاري للدولة مع الخارج، من خلال تدخل الدولة لغرض التأثير على حجم التبادل التجاري وغالبا ما يكون هذا التقييد يهدف إلى تخفيض واردات الدولة من الخارج.

و للدول التي تنتهج هذه السياسة عدة مبررات و أهداف ترمي إلى تحقيقها نوردها فيما يلي:

2 – مبررات و أهداف سياسة تقييد التجارة الخارجية

و الدول التي تنتهج سياسة الحماية أو تقييد التجارة الخارجية لديها عدة حجج و مبرراتو هي:

[1]-محمد خليل برعي: مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1978، ص 167.

[2]-مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 113.

[3]-جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 126.

– حماية الصناعات الناشئة[1]:

و معنى هذه الحجة هو أن بعض الصناعات في مراحلها الأولى تتميز بنفقات إنتاج مرتفعة، و منتجاتها لا تتمتع بالقدرات التنافسية أمام المنتجات الأجنبية مما يجعلها غير قادرة على الصمود أمامها، و منه تعمد الدولة إلى التدخل في قطاع التجارة الخارجية عن طريق وضع قيود على دخول السلع المنافسة إلى إقليمها حتى تحمي صناعاتها الناشئة من اجتياح السلع الأجنبية المنافسة لأسواقها. و الدول النامية هي التي تتميز صناعاتها بكونها ناشئة و تلجأ إلى حمايتها.

– معالجة البطالة و الاستفادة من العمالة الرخيصة[2]:

يرى أنصار سياسة تقييد التجارة الخارجية أن هذه السياسة كفيلة بالقضاء على البطالة، وذلك عند وضع حواجز أمام دخول المنتجات الأجنبية المنافسة. ما يترتب عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية التي تنتجها المصانع المحلية و التي توظف عمالة محلية وهذا يؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة، و خلق مناصب أخرى.

– تحقيق إيرادات حكومية[3]:

إن الكثير من البلدان و خاصة النامية منها تعاني عجزا في الموارد المالية اللازمة لتمويل خزينتها، و لهذا تلجأ إلى فرض ضرائب على عمليات الاستيراد و التصدير من أجل سد العجز المالي و تحقيق إيرادات حكومية، و يمتاز هذا المصدر بسهولة الجباية و انخفاض نفقات التحصيل.

– حجج غير اقتصادية:

منها ما يكون خاصا بأمن الدولة و حمايتها على الصعيد الداخلي و الخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية وقت الحروب، لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض.

وهذا يعني أن هناك أسباب أخرى غير اقتصادية لتبني سياسة تقييد التجارة الخارجية، كالأمن القومي والصناعات الاستراتيجية، والمحافظة الاستقرار الاجتماعي من خلال المحافظة على مناصب شغل الأفراد.[4]

---

[1]– زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 282.

[2]– زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص 282

[3]– حسام علي داوود وأخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 136.

[4]– جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 128.

المطلب الثالث: سياسة تحرير التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى المبررات أو حجج الداعين إلى ذلك.

1 –مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية:

يقوم هذا المذهب (السياسة) على أساس حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى و ترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل. إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة[1].

و منه فعلى عكس مذهب أو سياسة تقييد التجارة الخارجية كما رأينا سابقا، فإن مذهب تحرير التجارة الخارجية ينطلق من فكرة أو نظرية الميزة النسبية في تفسير قيام التبادل التجاري بين الدول. إذ يرجعه إلى الاختلاف النسبي في توافر عوامل الإنتاج بين الدول.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية تهدف إلى الاستفادة من اختلاف النفقات النسبية بين الدول وقيام التخصص الدولي، و ذلك عن طريق رفع القيود و الحواجز أمام حركة التبادل التجاري بين دول العالم، لأن ذلك سوف يعود بالنفع على كل الدول المتبادلة.

وسياسة تحرير التجارة الخارجية تستند إلى عدة مبررات و حجج لتحرير التبادل التجاري بين دول العالم وسنتناولها فيما يلي.

2 –الحجج و المبررات:

يستند أنصار سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى الحجج و المبررات التالية:

–التخصص و تقسيم العمل الدولي:

يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية و الظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج[2].

---

[1]جاسم محمد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 126.

[2]–علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 356.

فتحرير التجارة الخارجية يحقق للدولة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فتتخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلع الأقل كلفة، و تستورد احتياجاتها من الخارج مما يزيد من الدخل الوطني، أما بالنسبة للمواطنين فإنهم يحصلون على السلع بسعر أقل و جودة أعلى مما يرفع من مستوى رفاهية المجتمع.

-الاستفادة من مزايا المنافسة بين الدول:

مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين[1]؛ فبالنسبة للمنتجين سوف يتنافسون في استغلال الوسائل الإنتاجية الأكثر فعالية و تطورا من أجل زيادة الإنتاج و تخفيض التكلفة، أما بالنسبة للمستهلكين فإنهم سوف يستفيدون من انخفاض الأسعار بسبب المنافسة بين المنتجين سواء من حيث الأسعار أو جودة المنتج.

-انخفاض أسعار السلع:

ينتقد أنصار الحرية التجارية الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة و التي يتحملها في النهاية المستهلك[2].

فتحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الجمركية يؤدي إلى حصول المستهلكين على السلع المستوردة بأسعار أقل و جودة أحسن مما لو أنتجت داخل البلد نتيجة للتخصص الدولي.

-عدم قيام الاحتكارات:

إذا وجدت الحماية فإن الكثير من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى أسعار سلعها وتقلل من الإنتاج، و أن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مهما ساء تسلعها[3].

فسياسة تحرير التجارة الخارجية تمنع قيام الاحتكارات داخل البلد و تؤدي إلى قيام المنافسة بين المنتجين وترك الحرية للمستهلك لاختيار السلعة التي تلقى رضاه.

---

[1]-زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 280.

[2]-علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 357.

[3]-عبد المطلب عبد المجيد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 413.

-تشجيع التقدم التقني:

تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة[1].

فكل منتج من اجل المحافظة على حصته في السوق يسعى دائما إلى مواكبة التكنولوجيا و طرق الإنتاج الجديدة و تكوين اليد العاملة باستمرار.

[1]-علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 357.

خلاصة الفصل

مما سبق تبين أن التجارة الدولية مهمة جدا في الحياة الاقتصادية رغم المخاطر والعراقيل التي تواجهها، وبعد تقسيم العمل هو أساسها والذي أدى إلى الزيادة في عمليات التوزيع وبالتالي اتساع حجم السوق و تطور التجارة الدولية وذلك بفضل وسائل النقل والمواصلات.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الامارات ومصر والجزائر

تمهيد:

تعد المناطق الحرة نمطًا استثماريًا متميزًا ضمن أنظمة الاستثمار المتعددة لمساهمتها بفاعلية في جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وذلك باعتبارها آلية مهمة من آليات زيادة الصادرات، ومضاعفة الناتج القومي، وسبيل لإيجاد فرص عمل جديدة نظرًا لما تتمتع به هذه المناطق من مزايا عديدة أهمها؛ الارتباط المباشر بالعالم الخارجي عبر أراضي مكتملة المرافق والبنية الأساسية تتميز بخصوصية التعامل داخلها من حيث النواحي الجمركية، والاستيرادية، والنقدية، وغيرها.

المبحث الأول : تجربة جبل علي

تعتبر المنطقة الحرة جزء محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى وتكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود التنظيمية والإدارية وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها.

المطلب الأول : تعريف ونشاطات المنطقة

أولا: تعريف المنطقة

تقع المنطقة الحرة في جبل علي (جافزا) بين سابع أكبر ميناء بحري في العالم ومطار دبي الجديد للشحن، وتدير أكثر من ثلث إجمالي تجارة الإمارة وما يقرب منتصف صادراتها. دعم جبل علي إجمالي التجارة غير النفطية في دبي بمساهمة بلغت حوالي 88.65 مليار دولار في العام، مع 49.7 مليار دولار من الواردات و 38.9 مليار دولار من الصادرات، وفقًا لإدارة الإحصاء العالمية في دبي. حيث تضم المنطقة الحرة ما يقر بمن 700 تاجر عام من بين أكثر من 6000 شركة، وبدأت العديد من أكبر الشركات المصنعة في المنطقة الحرة كشركات تجارية هناك. كما أن حوالي 77 في المائة من المقيمين في المنطقة الحرة هم شركات تجارية من أوصاف مختلفة، تشارك في استيراد وإعادة تصدير البضائع من دبي. وأدخلت سلطات جبل علي أيضًا تقنية جديدة لتسهيل التجارة، من خلال نظام تخليص جمركي شامل عبر الإنترنت يسمح للتجار بإكمال التخليص إلكترونيًا عن بعد و على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بتوقيع إلكتروني ودون الحاجة إلى تقديم نسخ ورقية إلى سلطات الجمارك. وهذا يعني التخليص المستقبل لبضائع، وتمكين أوقات تقديم الخدمة و القدرة على تعديل و إلغاء الإقرارات عبر الإنترنت. كما أصبح بإمكان العملاء تجديد رخصتها أو الحصول على ترخيص جديد دون الحاجة إلى زيارة جبل علي فعليًا[1].

ثانيا : نشاطاتها

1 – لبعل فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 200-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 92.

– **الشاي:** يضم جبل علي مركز دبي لتجارة الشاي(DTTC) ،وهو جزء من مركز دبي للسلع المتعددة، وافتتح المرفق الذي تبلغ مساحته 24 ألف مترًا مربعًا في يناير، مما أتاح للشركة DTTC تقديم خدمات جديدة لأعضائها في مجال تداول الشاي. يتألف المركز من مستودع تبلغ مساحته 6000 متر مربع، ويوفر مرافق تخزين مخصصة لمصنعي الشاي، بالإضافة إلى مرفق للخلط و التعبئة و تذوق الشاي يتم التحكم في درجة حرارته. وقد سجلت DTTC نموًا تجارياً مذهلاً في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى أن موقع جبل علي ساعدها على توسيع أحجام تجارة الشاي منذ انتقالها إلى هناك في عام 2009. حيث سجل تنموًا بنسبة 26 في المائة، أي أن تجارة الشاي عبر دبي زادت بنسبة 11.3٪لتصل إلى 64.2 مليون كيلو جرام كل عام.[1]

– **قطع غيارا لسيارات:**تعتبر قطع غيار السيارات مج النمو رئيسي آخر للتجار في جبل علي. حيث نمت التجارة في قطع غيار السيارات بنسبة 34 في المائة منذ عام 2009، وقد تجاوزت قيمة قطع غيار السيارات 29 مليار درهم، وفقً الأرقام موانئ دبي العالمية،تمثل قطع الغيار و الإكسسوارات 52 في المائة من سوق استيراد وإعادة تصدير السيارات في دبي،ويتركز الجزء الأكبر من التجارة في جبل علي حيث يوجد حوالي 200 تاجر قطع غيار السيارات. موقع LinkedIn وعلاقته بالتجارة

– **الإطارات:**تزدهر في منطقة جبل علي تجارة الإطارات لمختلف أنواع المركبات، وتضم المنطقة الحرة مقرات للعديد من شركات تجارة الإطارات، من أهمها شركة زافكو (Zafco) الرائدة في مجال بيع الإطارات، التي تخطط وتعم للمضاعفة مبيعاتها، مع افتتاح 65 منفذاً في جميع أنحاء المنطقة. حيث تهدف إلى تقديم خدمات أكثر ملائمة من خلال إنشاء وحدات متنقلة تنقل خدماتها إلى أبواب العملاء. ويبلغ حجم المخزون أكثر من مليون إطار، في مرافق التخزين التابعة للشركة و التي تبلغ مساحتها 43100 متر مربع، مما يجعل زافكو أكبر مستورد و مصدر في مجال الإطارات في منطقة جبل علي. تجارة الصلب و مواد البناء: تعتبر تجار مواد البناء من بين أنشط أنواع التجارات الآخذة في التوسع في جبل علي. ومن بين أهم شركات تجارة الصلب، شركة النمير للحديد، الذي يعد أحد أكبر تجار الحديد في المنطقة، ومقرها الرئيسي

1 - عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة الامن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 364، 2012، ص 64-65.

داخل المنطقة الحرة بمساحة تخزين تزيد عن 321 ألف قدم مربع. حيث برزت الشركة، كأكبر تاجر الصلب الإنشائي في الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تعد مساحة التخزين الكبيرة في جبل علي ميزة كبيرة، حيث تحتفظ الشركة بمخزون من مجموعة كاملة من منتجات الصلب، وتسمح مرافق التخزين و البنية التحتية لها بالاحتفاظ مخزونات الصلب التي تزيد عن 50000 طن.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة والرسوم

1- المزايا

تعتبر الإمارات واحدة من أفضل الأسواق التجارية لـ الاستثمار في العالم لما تقدمه من تسهيلات ومزايا للمستثمرين الأجانب والخليجيين على وجه الخصوص، وتعتبر دبي أول إمارة تطبق نموذج المناطق الحرة التي تقدم للشركات الأجنبية امتيازات جذابة والعديد من حوافز الاستثمار، تسعى المناطق الحرة في دبي على حق التملك 100% للأجانب بالإضافة إلى الإعفاء الكلي من الضرائب. هناك حاليا 23 منطقة حرة عاملة في الإمارة، تم تأسيسها لخدمة قطاعات وصناعات محددة، تتضمن تكنولوجيا المعلومات والعقارات، والاتصالات، والإعلام، والشؤون المالية والذهب والمجوهرات والرعاية الصحية. مع وجود هذا العدد من المناطق الحرة في إمارة دبي، والتي يقدم كل منها مزايا وإمكانيات مختلفة عن الأخرى، تظهر أهمية الاطلاع على كافة شروط وضوابط إنشاء الشركات في هذه المناطق ، وضرورة استعراض كل الإمكانيات والعروض وحساب جميع التكاليف قبل اتخاذ قرار الاستثمار في واحدة منها

الوثائق والتراخيص المطلوبة لإنشاء الشركات في المناطق الحرة في دبي كل مستثمر يرغب في إنشاء شركة في منطقة المناطق الحرة في دبي يلزمه تقديم طلب يضم مجموعة من الوثائق والمستندات من أهمها:

- صورة من جواز السفر
- ملخص المشروع
- الوثائق القانونية اللازمة
- الاسم التجاري

بعد التأشير بالموافقة على الطلب، يجب على المستثمر البدء في عملية تحديد التراخيص والمنتجات المطلوبة

دفع رسوم وتكاليف تتراوح ما بين 2500 و 9000 درهم إماراتي حسب عدد المساهمين المعنيين

إذا كانت الشركة تتمتع بنطاق أوسع من المنتجات والخدمات التي تقدمها، فقد تصل تكاليف الرسوم إلى 30000 درهم إماراتي للحصول على رخصة تجارية عامة.

- رسوم الموافقة المبدئية وتبلغ 100 درهم
- رسوم إصدار الاسم التجاري للشركة أو الاستثمار وتبلغ 210 درهم
- رسوم الرخصة الخاصة بالأعمال المهنية وتبلغ 550 درهم
- رسوم مزاولة الأعمال التجارية والصناعية وتبلغ قيمتها 600 درهم
- رسوم خدمات من وكيل معتمد بالإمارات العربية المتحدة وقيمتها 700 درهم.
- رسوم شريك بالأعمال 500 درهم.
- رسوم استخراج رخصة وطبعها وقيمتها 50 درهم.

محفزات تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على للإقدام على إنشاء خطة لتأسيس شركات داخل المناطق الحرة في دبي

- التمتع بملكية أجنبية بنسبة 100 % الاستفادة من إمكانية استيراد و استرداد رأس المال و الأرباح بالكامل من و إلى الموطن الأصلي لصاحب الشركة.
- الإعفاء من الضرائب سواء للشركات أو الأفراد.
- يمكنك الاستفادة من مجتمع شبكة الأعمال التي يمكن من خلالها الاستعانة بخدمات تلك سلطات المنطقة الحرة من حيث خدمات الدعم أو الكفالة أو ما إلى ذلك من خدمات[1].

1 –محمد على عوض الحرازي :الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، ط1 ، منشورات .الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007

التكلفة المالية لإنشاء الشركات في المناطق الحرة في دبي:

مصاريف وتكاليف تضاف إلى رسوم استخلاص التصاريح، مثل: مصاريف الإيجار السنوي، ورسوم الإقامة والكفالة التي قد تبدأ من 1000 درهم إماراتي وتصل إلى حدود 3000 درهم. تكلفة إنشاء الشركة في المنطقة الحرة تشمل بطبيعة الحال قيمة المبلغ الذي يجب دفعه كإيجار للعقار الذي سيكون مقر الشركة، ويختلف هذا المبلغ بحسب موقع العقار ومساحته ونوعه (مكاتب، صالات عرض، أو قطعة أرض فضاء للإشارة فإن تكاليف استخراج التراخيص وتأشيرات الإقامة يتم دفعها فقط في السنة الأولى، حيث تستمر صلاحيتها لمدة ثلاثة سنوات، بينما يجب على المستثمر دفع مصاريف الإيجار وقيمة الخدمات والمرافق بشكل سنوي. ولكنه من جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن تكاليف إنشاء شركة في المناطق الحرة في دبي خلال العام الأول أعلى منها في حالة إنشاء الشركة خارج المناطق الحرة. [1]

- **المدة الزمنية لإنشاء الشركات في المناطق الحرة في دبي:**

تتراوح المدة الزمنية التي يحتاجها المستثمر أو رجل الأعمال لإنشاء شركته بمنطقة من المناطق الحرة بين شهر وشهرين، وتعتمد إمكانية تسريع هذه العملية على سرعة توفير الأوراق والمستندات المطلوبة وكذلك دفع الرسوم والتكاليف من قِبل المالك أو المستثمر[2].

- **الرخصة الفورية في دبي:**

تختصر الرخصة الفورية الخطوات السابقة وتجمعها في خطوة واحدة دون الحاجة إلى عمل عقد تأسيس وعقد إيجار

- **شروط الرخصة الفورية في دبي**

تكون الرخصة الفورية في دبي لمرة واحدة أي خلال السنة الأولى من مزاولة الاستثمار في دبي

عند التجديد يتم إرفاق عقد تأسيس الشركة وباقي المستندات المطلوبة

1- محمد على عوض الحرازي :الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات،مرجع سابق ،ص100

2 نفس المرجع السابق ص 101

رسوم إصدار رخصة فورية في دبي يتم من خلال إصدار ورقة دفع واحدة تشمل رسوم تسجيل الاسم التجاري والموافقة الأولية ورسوم استخراج الرخصة التجارية، وتبلغ قيمة هذه الرسوم 3000 درهم الأنشطة المسموح للأجانب بمزاولتها في الإمارات يجب أن تكون أنشطة أعمال الاستثمار في دبي أو في الإمارات من ضمنها ومنها

*أنشطة الاستثمارات بإدارة الأعمال .

*الحصول على أسهم في الشركات.

*إمكانية حيازة الممتلكات.

كذلك هناك عدد من الأنشطة الغير مسموح للأجانب أو مزاولتها ومنها:

*أنشطة خاصة بالتعدين والبترول والغاز.

*الأنشطة الخاصة بوسائل الإعلام والإعلام بشكل عام.

*أنشطة شركات الطيران.

منطقة ''جبل علي'' في دبي، من أكبر المناطق الاقتصادية في الشرق الأوسط، إذ يوجد بها أحد أكبر الموانئ العالمية وهو ''ميناء جبل علي'' الذي يؤدي دورا حيويا في خدمة الأسواق العالمية، ويلعب دوراً محورياً في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

تبعد منطقة جبل علي عن وسط مدينة دبي بنحو 30 كيلو متر مربع، وبفضل موقعه الاستراتيجي في دبي وعلى مفترق طرق التجارة العالمية، يؤمّن جبل علي نفاذاً إلى أسواق أكثر من 2 مليار شخص.

تعتبر ميناء جبل علي أكبر ميناء بحري في منطقة الشرق الأوسط، وتعد تلك المنشأة الرائدة في محفظة موانئ دبي العالمية التي تضمّ أكثر من 65 ميناء ومحطة بحرية تتوزع على قارات العالم الستة.

كما يعتبر ميناء جبل علي ميناء محوريا لأكثر من خدمة ملاحية أسبوعية،و تم تصنيفه كتاسع أكبر ميناء للحاويات في العالم[1].

1-محمد على عوض الحرازي :الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، مرجع سابق ،ص101

- اختير ميناء جبل علي بالتصويت كأفضل ميناء بحري تجاري في الشرق الأوسط على مدى عشرين عاماً متتالية.
- يضم ‘‘ميناء جبل علي’’ أكبر حوض من صنع الإنسان في العالم.
- تضم المنطقة الحرة بمنطقة جبل علي أكثر من 5 آلاف شركة عالمية.

وتتميز المنطقة الصناعية بـ’’ جبل علي ’’ بانعدام القيود على العملة و الضرائب على الشركات و ضريبة الدخل الشخصي و الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

ثانيا: تأسيس شركات أجنبية في الإمارات

نظمت دولة الإمارات قانونًا خاصة بالإقامة و الاستثمار في دبي، وذلك من أجل التسهيل على المستثمرين الأجانب أعمالهم في دبي.

من بين هذه القوانين الخاصة باستثمار الأجانب في دبي (القانون الاتحادي المصري حل عمله في 7 إمارات، ويحل محل القوانين المحلية)

يشار إلى أن كل منطقة حرة سواء فيدبي أو غيرها من الإمارات يكون لها قوانينها وتشريعاتها الخاصة

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1996 وأصبحت عضواً فعالاً من خلال المشاركة في المفاوضات التجارية المختلفة وتنفيذ العديد من التزاماتها المترتبة

تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر إبرامها لاتفاقيات تجارية، إلى تطوير مستوى التجارة والتعاون الاقتصادي على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة بما يتوافق مع القوانين السائدة في كل دولة ويخدم مرحلة تنويع مصادر الاقتصاد والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الاتفاقيات المبرمة

1- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

وقعت دول مجلس التعاون اتفاقية اقتصادية في 31 ديسمبر 2001 وتم تطبيقها في 1 يناير 2003 بهدف تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الأسواق الدولية وتحقيق المواطَنة الخليجية بشكل يُسهم في المساواة في الخدمات الخاصة بالتنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

تتمحور فصول الاتفاقية، حول:

- التبادل التجاري
- الاتحاد النقدي والاقتصادي
- تنمية الموارد البشرية
- النقل والاتصالات والبنية الأساسية
- السوق الخليجية المشتركة
- التكامل الإنمائي
- مجالات البحث العلمية والتقني
- آليات التنفيذ والمتابعة

أرست الاتفاقية مجموعة من الضوابط التي تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الأسواق الدولية، مثل

- تبني سياسات اقتصادية و تنموية تكاملية بين دول المجلس.
- اعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي و أنظمة و إجراءات جمركية موحدة.
- توحيد إجراءات ونظم الاستيراد و التصدير.

- معاملة مواطن و دول مجلس التعاون، أفراد ومؤسسات، معاملة وطنية يتم تعاون بجميع المزايا الاقتصادية، بما فيها الإقامة و مزاولة الأعمال التجارية والتأمين الاجتماعي وغيرها منا لمزايا[1] .

2- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 19 فبراير 1997 قراراً يقضي بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية وفقاً لبرنامج زمني يتم تنفيذه اعتبارًا من 1 يناير 1998.

تُمثل الاتفاقية خطوة هامة نحو خلق كتلة اقتصادية تتنافس بفعالية مع البلدان الأخرى وتُعزز التجارة بين الدول الأعضاء.

الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية هم: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية والمملكة المغربية وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية والجمهورية التونسية والجمهورية اليمنية.

تتمتع الدول الأعضاء في الاتفاقية بمجموعة من الامتيازات، أهمها، إعفاء السلع المنتجة بالدول الأعضاء من الرسوم الجمركية بنسبة 100% والقيود الغير الجمركية المفروضة على الاستيراد. يندرج تحت السلع المعفاة، السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصنعة المدرجة في القوائم التي يعتمدها المجلس والتي تدخل في إنتاج سلع صناعية والسلع التي يتم الاتفاق عليها بموجب القوائم المعتمدة من المجلس والسلع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

كما تخص الاتفاقية بعض الدول العربية مثل الدول الأقل نمواً ودولة فلسطين ودولة لبنان بمعاملة خاصة تتمثل في إعفاءات ومعاملة خاصة لمنتجاتها [2] .

1 –مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: الادارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة (المغرب)، 2008/2007 ص54

2 –مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مرجع سابق ص 55

3- اتفاقية دول مجلس التعاون و دول الإفتا

وقعت دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الإفتا (رابطة التجارة الحرة الأوروبي) اتفاقية للتبادل التجاري الحر في مدينة هامر النرويجية في 22 يونيو 2009. تتمحور فصول الاتفاقية، حول التجارة في السلع والخدمات والتجارة الإلكترونية وإرساء قوانين المنافسة والملكية الفكرية والمشاركة في المشتريات الحكومية إضافة إلى آلية لحل المنازعات.

الدول الأعضاء في الاتفاقية هم: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت وسويسرا والنرويج وأيسلندا وليخت نشتاين.

تتمتع الدول الأعضاء في الاتفاقية بمجموعة من الامتيازات، أهمها

- إعفاء السلع الصناعية والأسماك والمنتجات البحرية التي يتم تصديرها إلى دول الافتا من كافة الرسوم الجمركية
- إعفاء معظم السلع المستوردة من دول الافتا من الرسوم الجمركية
- إعفاءات تعريفية متبادلة في السلع الزراعية المصنعة
- معاملة أطراف مزودي الخدمة من الدول الأعضاء نفس معاملة مزودي الخدمات المواطنين
- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في التجارة الإلكترونية
- تبني تشريعات تهدف إلى تجنب الممارسات الغير تنافسية

4- اتفاقية دول مجلس التعاون و سنغافورة

وقعت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية التجارة الحرة مع جمهورية سنغافورة في 15 ديسمبر 2008 بهدف تحرير التجارة في السلع والخدمات وتوسيع نطاق تحرير التجارة في أسواق المشتريات الحكومية للأطراف، على أُسس متبادلة.

تُغطي الاتفاقية جوانب خاصة بالتجارة في السلع، قواعد المنشأ، الإجراءات الجمركية، تجارة الخدمات والمشتريات الحكومية. وتمثل البتروكيماويات، المجوهرات، المكائن، الحديد والألمنيوم أهم الصناعات المستفيدة من هذه الاتفاقية.

تتمتع الدول الأعضاء في الاتفاقية بمجموعة من الامتيازات، أهمها:

- إعفاء صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى سنغافورة من كافة الرسوم الجمركية.
- إعفاء 99% من صادرات سنغافورة إلى دول مجلس التعاون الخليجي من الرسوم الجمركية.
- معاملة السلع ذات المنشأ معاملة تفضيلية.
- حصول دول مجلس التعاون الخليجي على ميزات وأفضليات في قطاعات خدمية مثل خدمات وسائل الاتصال، المقاولات والخدمات الهندسية ذات العلاقة، خدمات التوزيع، خدمات التعليم، الخدمات البيئية، الخدمات المالية، خدمات الصحة والخدمات الاجتماعية ذات العلاقة، خدمات
- السياحة، الخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية، خدمات النقل

5- اتفاقية تكنولوجيا المعلوماتITA

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية سلع تقنيات المعلومات عام 2007. تشمل الاتفاقية 78 عضواً وتهدف إلى تقليل وإعفاء سلع تقنيات المعلومات المشمولة في الاتفاقية من الرسوم الجمركية والضرائب.

السلع التي تغطيها الاتفاقية هي:

- أجهزة الحاسوب: الطابعات والماسحات الضوئية وشاشات الحاسوب والأقراص الصلبة ومزودات الطاقة والمكونات الأخرى للحاسوب.
- معدات الاتصال: تجهيزات الاتصال وأجهزة الفاكس والمودم و البيجرات و غير ذلك من أجهزة و معدات الاتصال.
- أشباه الموصلات: الرقائق ومكوناتها الأخرى، ومعدات وآلات صنع أشباه الموصلات والبرمجيات مثل الأقراص الصلبة.
- الأقراص المدمجة والمعدات العلمية المتعلقة بهذه المنتجات ·اللجنة الاستشارية لاتفاقيات التجارة الحرة

شكلت أبو ظبي لجنة استشارية لاتفاقيات التجارة الحرة والتي تقوم بتحديد الفرص التصديرية المتاحة للسلع الاستراتيجية القابلة للتصدير من الإمارة إلى الأسواق العالمية. وتتولى هذه اللجنة المسؤوليات التالية:

- اتخاذ خطوات فعالة لفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات الوطنية.
- إزالة العوائق التجارية بين أبو ظبي و البلدان التي تتفاوض معها بشأن توقيع اتفاقيات التجارة الحرة من أجل تسهيل عملية تصدير السلع و الخدمات إلى أسواق هذه الدول.
- تحديد المواقف التفاوضية لإمارة أبو ظبي في المفاوضات التجارية من خلال تحديد السلع التي تشملها اتفاقيات التجارة الحرة.
- إعداد قائمة من المنتجات التي تمتلك فرص التصدير وتعزيز قدرتها التنافسية.
- تحديد القطاعات الخدمية التي سيتم فتحها أمام الشركات الأجنبية مثل خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية و السياحة والاستشارات وغيرها.

المبحث الثاني : تجربة مصر في المناطق الحرة

تشكل المناطق الحرة أحد المقومات الرئيسة التي يرتكز عليها الاقتصاد المصري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا للفوائد التي يمكن أن تعود على الاقتصاد القومي من هذه المناطق.

المطلب الأول :نشأة ومفهوم فكرة المناطق الحرة تاريخيًّا

1- نشأة وتطور:

على الرغم من ظهور مناطق حرة جديدة وتحقيق عدد من هذه المناطق لنجاح كبير، بيد أن المناطق الحرة المصرية تتعرض للعديد من التحديات بالنظر إلى المشكلات التي تواجه عملها، ومن ثم تقلل العائد منها كاحتمال تحول بعض هذه المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى الداخل مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، بالإضافة إلى إمكانية حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة.

وقد أثارت المزايا التي تتمتع بها تلك المناطق جدلًا واسعًا، حيث يرى البعض أن المشروعات التي تقام بنظام المناطق الحرة تستغل المعاملة الجمركية التفضيلية، رغم أنها لم تسهم بالشكل المطلوب في تحفيز الصادرات المصرية. فخلال الفترة من2011 / 2012 إلى 2015 / 2016 أسهمت المناطق الحرة بنحو 10.3 مليار دولار من الصادرات السلعية، و5.9 مليار دولار من الصادرات الخدمية. ومن ناحية أخرى، كان نصيب تلك المناطق من إجمالي الواردات حوالي 8.45 مليار دولار. ومن ثم يبدو أن التركيز على الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار بحاجة إلى مراجعة، فبعض الدراسات الحديثة أثبتت أن المردود الاستثماري للإنفاق على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة له قدرة أعلى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الحوافز الضريبية التقليدية.

ترجع فكرة إنشاء مناطق التجارة الحرة تاريخيًّا إلى نحو ألفي عام مضت، أي منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن، والتخزين، وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية. وقد اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط على النشاط التجاري من خلال استخدام نظام المناطق الحرة، ومن أمثلة تلك المناطق "منطقة جبل طارق" والتي أنشئت عام 1704، و"منطقة سنغافورة" والتي أنشئت عام 1819، ومنطقة "هونج كونج" والتي أنشئت عام 1842. وقد

عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، وتموين السفن. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا.

وعرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركزا للتجارة الواردة من أوروبا وآسيا وبالعكس. وفي العصر الحديث أقيمت أول منطقة حرة في مصر في عام 1902 عندما أبرمت الحكومة المصرية اتفاقًا مع شركة قناة السويس تم بمقتضاه إنشاء منطقة حرة برية بحرية ملحقة ببورسعيد لخدمة أغراض الشركة وتوسيع، وصيانة الميناء. وبمقتضى الاتفاق منحت الشركة إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة إلى المنطقة.

ويتضح جليا أن فكرة المناطق الحرة تطورت في العالم من حيث الموقع، حيث كانت في السابق تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية ثم أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد بهدف تعمير المناطق النائية. وتطورت من حيث نوعية النشاط والغرض، من مجرد منطقة تُمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، إلى مناطق تُمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل، فضلا عن أنشطة الخدمات. كذلك كان إنشاء هذه المناطق في البداية بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية أكثر من كونها أداة من أدوات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول النامية. كما شهدت تطورا كبيرا من حيث المساحة، فبينما كانت تُقام في السابق على مساحات محدودة أصبحت تقام حاليا على مساحات شاسعة، بل أصبحت تشمل مدنا أو موانئ بأكملها، وبهذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الأخيرة فأصبحت مناطق تصدير صناعية. كذلك شهد حجم الامتيازات والإعفاءات التي تحصل عليها هذه المناطق تطورا كبيرا، فرغبة من الدول في جذب رؤوس الأموال للعمل بالمناطق الحرة أصبحت اليوم تتسابق في منح الامتيازات والإعفاءات المختلفة للاستثمار في المناطق الحرة.[1]

1- د. جمال السحراوي، المناطق الحرة في العالم .. دراسة مقارنة، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار القاهرة: د.ن، 1980، ص 10.

2- مفهوم المناطق الحرة:

تعكس الدراسات المتعلقة بالمناطق الحرة عدم توفر إجماع على تسمية واحدة لهذه المناطق، حيث يميل البعض إلى استخدام مفهوم "المناطق الحرة"، ويميل آخرون إلى استخدام مفهوم "المناطق الجمركية الحرة"، بينما يستخدم آخرون "مناطق العبور"، يستخدم فريق آخر مصطلح المنطقة الاقتصادية الخاصة. ويختلف مفهوم المناطق الحرة عن بعض المفاهيم الأخرى قريبة الشبه مثل: "الأسواق الحرة"، و"مناطق التجارة الحرة"، و"الأنظمة الجمركية" الأخرى كنظام الدور باك، و"الإعفاء المؤقت" وغيرها من النظم التي تعمل على تنشيط التجارة الدولية ولكنها في طبيعتها تختلف عن المناطق الحرة.

ويرجع اختلاف الباحثين بشأن تحديد وضبط مفهوم المناطق الحرة إلى اتساع وتطور أنشطة المناطق الحرة، وتعدد وتنوع أهدافها بتعدد واختلاف الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من هذه المناطق. أيضا لم تضع القوانين والتشريعات التي نظمت العمل في المناطق الحرة تعريفا محددا وإنما وضعت مجموعة من القواعد والأسس للعمل بها داخل تلك المناطق.

ويعرفها البنك الدولي بأنها "مناطق تقام على مساحات من 10 إلى 300 هكتار مخصصة للصناعات التصديرية، وتعمل هذه الصناعات من خلال سياسات وبيئة تتميز بالحرية والشفافية"[1].

أما المنظمة العالمية للمناطق الحرة للصناعات التصديرية فتعرفها بأنها "كل القطاعات المسموح لها من طرف الحكومات مثل: الموانئ الحرة، المناطق التجارية الحرة، المناطق الجمركية الحرة، المناطق الصناعية الحرة، أو كل نموذج آخر للمناطق بما فيها تلك التي تتوجه للتجارة الخارجية"[2].

وفي هذا السياق، يمكن تحديد عدد من العناصر أو السمات الأساسية الواجب توافرها لتحديد المقصود بالمنطقة الحرة، وهي[3]:

1- World Bank, "**Export Processing Zones Policy and Research Series**",Washington,DC,1992,P.2.1

2-المنظمة العالمية لمناطق التصدير الحرة World Economic Processing Zones Association

3 -أحمد نبيل محمد الجداوي، "دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 14-18 مايو 2006، ص ص 7-12.

– **المساحة الجغرافية (جزء من أرض الدولة)**: فلابد من تحديد مساحة المنطقة جغرافيا وذلك الجزء من أرض الدولة الذي سيتم عليه مباشرة المشروعات للأنشطة المصرح بها داخل حدود تلك المنطقة.

وغالبا ما تكون تلك المساحة بالقرب من أو بداخل أحد الموانى البحرية أو الجوية أو المنافذ البرية للدولة، بمعني ارتباطها ببعض التسهيلات من خطوط الاتصال اللازمة من سكك حديدية أو خطوط جوية أو خطوط ملاحية دولية.

– **عزل المنطقة الحرة عن الحدود أو الإقليم الجمركي للدولة**: ويكون ذلك بإحاطة المنطقة بالأسوار، وأن تكون بطبيعتها محاطة بعوازل طبيعية (من مياه نهر أو جبال...إلخ)، حيث يُعامل ذلك الجزء كما لو كان خارجا عن إقليم الدولة وذلك من الناحية الجمركية أو من ناحية تطبيق بعض القواعد القانونية الخاصة عليه، فتعامل البضائع الواردة من المنطقة الحرة لداخل البلاد كما لو كانت مستوردة من الخارج تماما، وبالمثل صادرات الدولة المضيفة إلى المنطقة الحرة كأنها مصدرة إلى الخارج.

– **الخضوع لسيادة الدولة المضيفة**: بمعنى تطبيق القواعد القانونية المعمول بها في الدولة المضيفة على المشروعات التي تقام داخل تلك المنطقة. وتختلف القواعد المنظمة للعمل داخل حدود تلك المناطق من حيث شدتها أو حجمها تبعا للسياسة التي تتبعها الدولة المضيفة حيال هذه المشروعات، وتبعا لنوع السلع والأنشطة التي يصرح بمباشرتها داخلها.

– **الإعفاءات الضريبية والجمركية والإجرائية**: يتم إعفاء واردات المشروعات المقامة داخل حدود المنطقة من الإجراءات الجمركية العادية، ومن الرسوم والضرائب الجمركية على الواردات والصادرات الخاصة بها. فيمكن لهذه المشروعات استيراد احتياجاتها من كافة أنواع السلع، فيما عدا الممنوع تداولها، وذلك بدون أداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها، وبدون الخضوع للإجراءات الجمركية العادية أو للقيود الاستيرادية والتصديرية المتبعة في البلد المضيف. ويختلف حجم تلك الإعفاءات من دولة لأخرى.

– **تحديد الأنشطة المصرح بمزاولتها داخل حدود تلك المناطق**: يتم تحديد نوعية الأنشطة المصرح بها، من أنشطة تجارية أو صناعية أو تجارية وصناعية معا، وكذلك تحديد بعض النوعيات من مشروعات الخدمات اللازمة لسد احتياجات المشروعات المقامة داخل المنطقة، من مشروعات النقل، والتأمين، والشحن، والتفريغ ... إلخ.

– **إعداد الموقع وتجهيزه بالمرافق العامة:** لقيام المشروعات بمباشرة أنشطتها مثل: الكهرباء، والمياه، والصرف، والطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبصفة عامة، فإن المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتحدد مساحتها الجغرافية صراحة، وتعزل عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها. وقد تقام في منطقة تكون بطبيعتها الجغرافية معزولة عن بقية الدولة عن طريق المياه أو الجبال، وهي تخضع لسيادة الدولة وسلطتها وتطبق عليها قوانين الدولة نفسها وينظم العمل بها قانون خاص . والسمة الرئيسة للمناطق الحرة هي قيام الدولة المضيفة بعدم تطبيق الضرائب أو القيود التجارية على المعاملات التجارية داخل وخارج المنطقة وعلى الأنشطة التي تجري داخلها .

المطلب الثاني : أنماط المناطق الحرة في مصر

تنقسم المناطق الحرة إلى نمطين أساسيين هما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة

1– المناطق الحرة العامة: هي منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في أغلب الأحيان على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة. وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة.

ويوجد في مصر 9 مناطق حرة عامة تتوزع جغرافيا على: الإسكندرية (العامرية) والقاهرة (مدينة نصر)، وبورسعيد، والسويس، والإسماعيلية، ودمياط، والمنطقة الإعلامية بمدينة 6 أكتوبر، وشبين الكوم (محافظة المنوفية)، ومنطقة قفط الحرة (محافظة قنا). والمناطق الحرة العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الإعلامية، حيث إن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددا من مشروعات التخزين، والمشروعات الصناعية، والخدمية، والتمويلية دون أن تقتصر على نشاط واحد. [1]

1 –الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات والتوثيق، التقرير الإحصائي السنوي، 2015ص 72.

ووفق آخر البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2017 يبلغ عدد المشروعات بالمناطق الحرة العامة 905 مشروع، بإجمالي رؤوس أموال تبلغ 6.044 مليار دولار، وبتكاليف استثمارية تبلغ 14.9 مليار دولار، وأسهمت في توفير 98989 ألف فرصة عمل.

ومن نماذج المناطق الحرة العامة "المنطقة الحرة العامة بالسويس"[1]، التي أنشئت في إبريل 1975، على ثلاثة مواقع هي: منطقة بور توفيق الملاصقة لميناء السويس البحري، ومنطقتي الأدبية، ومنطقة عتاقة على طريق السويس– السخنة، بهدف توفير بيئة أعمال متكاملة مع الاستفادة من شبكة متنوعة من المشروعات التي تقدم خدمات التوريد، والتصدير، والخدمات اللوجستية.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمناطق الحرة العامة بالسويس 1217 كم مربع وبلغت نسبة الإشغال حتى عام 2017 نحو 65%، بمتوسط رأس مال 4 مليون دولار لكل مشروع. وبلغ متوسط الصادرات السنوية نحو 2 مليون دولار، ومتوسط فرص العمل حوالي 45 ألف فرصة عمل. وتستفيد هذه المناطق من الموقع الاستراتيجي المهم باعتبارها ميناء بحري وتجاري يطل على شمال خليج السويس. كما تعتبر مدينة السويس المنفذ الجنوبي لقناة السويس، ما يعكس توافر بنية أساسية ومرافق جيدة.

ويبلغ إجمالي عدد المشروعات العاملة بالمنطقة الحرة بالسويس 189 مشروعا (171 عامة، 18 خاصة) موزعة على النحو التالي: صناعي (75)، وتخزيني (25)، وخدمي (89). وقد بلغ إجمالي حجم نشاط المشروعات خلال عام 2017 حوالي 1019.2 مليون دولار مقارنة بالعام 2016 والذي بلغ نحو 1499 مليون دولار. كما بلغ إجمالي الصادرات الخدمية 564 مليون دولار أي بنسبة 55% من إجمالي صادرات المنطقة، في حين بلغت في عام 2016 نحو 448 مليون دولار أي بنسبة 30% من إجمالي صادرات المنطقة. بينما بلغ إجمالي الصادرات السلعية نحو455.2 أي بنسبة 45%، موزعة إلى إجمالي صادرات النشاط الصناعي والذي يبلغ 102.4 مليون دولار أي بنسبة 22% من إجمالي الصادرات السلعية، وإجمالي صادرات النشاط التخزيني 31.7 مليون دولار بنسبة 7%، وإجمالي صادرات النشاط الخدمي 321.0 مليون دولار بنسبة 71% مقارنة بعام 2016 والذي بلغ نحو1051 **أي** بنسبة

[1] http:// www.gafinet.org/docs/index.htm.

70% موزعة إلى إجمالي صادرات النشاط الصناعي بنحو 124 بنسبة 12%، وإجمالي صادرات النشاط التخزيني حوالي 26 مليون دولار بنسبة 3%، وإجمالي صادرات النشاط الخدمي 901 مليون دولار بنسبة 86% من حجم النشاط[1].

أيضاً بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية نحو 65.8% من إجمالي الاستثمارات. وقد كانت أعلى جنسيات رؤوس الأموال استثمارا الهند بنسبة 17.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، يليها الصين بنسبة 13.5%، ثم موريشيوس بنسبة 13%. وهو ما يوضحه الجدول التالي[2]:

جدول رقم (07): الاستثمارات الأجنبية لعدد من الدول بالمنطقة الحرة العامة بالسويس في إبريل 2017

جنسيات رؤوس الأموال الأجنبية	الاستثمارات بالمليون $	% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية
الهند	41.3	% 17.8
الصين	31.1	% 13.5
موريشيوس	30.0	% 13.0
اليابان	28.4	% 12.3
تركيا	12.0	% 5.2
الهند	41.3	% 17.8
الإجمالي	**152.2**	**% 65.8**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، المنطقة الحرة العامة بالسويس، 2017.

1-الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، المنطقة الحرة بالسويس، 2017،.

2المرجع السابق.

وتتمثل أهم المشروعات بالمنطقة في "المصرية– الهندية" لإنتاج البولي استر برأس مال 57 مليون دولار، وموانئ دبي العالمية للسخنة برأس مال 50 مليون دولار، وجلاكسي للكيماويات برأس مال 30 مليون دولار.

وقد بلغ إجمالي فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة بالسويس حوالي 9353 بنسبة 80% من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها موزعة إلى: فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة العامة 5634 بنسبة 62 % من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها، وفرص العمل التي توفرها مشرعات المناطق الحرة الخاصة 3469 بنسبة 38% من إجمالي فرص العمل.

2– **المناطق الحرة الخاصة:** وتقتصر على مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع متفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الإسمنت، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع كبيرة بحيث لا يمكن توفيرها في إحدي المناطق الحرة العامة، أو أن ينتج عن المشروع تلوث بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة، أو أن يسهم المشروع في تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقا لخطة الدولة. ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة، ويكون الإشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن 50% من إنتاجه[1].

وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار لعام 2017 إلى أن إجمالي عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة بلغ نحو 209 مشروعات، بإجمالي رؤوس أموال 5 مليارات دولار، وتكاليف استثمارية 11.3 مليار دولار. وقد أسهمت في توفير فرص عمل 82859 عامل.

1 –وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الاستثمار في مصر محور التنمية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، يناير 2003.

المطلب الثالث : الإطار القانوني المنظم لعمل المناطق الحرة

لم تنتظم المناطق الحرة في تشريع قانوني إلا في عام 1952، حيث صدر القانون رقم 306 والذي نظم إقامة المناطق الحرة في مصر. وكان الهدف من هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية، وتشجيع تجارة الترانزيت، وقيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود. وفي عام 1963 صدر قانون الجمارك رقم 66 مشتملا على جزء خاص – الباب الرابع منه – بتنظيم المناطق الحرة، ثم صدر القانون رقم 51 لسنة 1966 بشأن تنظيم المنطقة الحرة في بورسعيد إلا أن تطبيقه توقف بسبب ظروف حرب 1967.

ومنذ بداية السبعينيات من القرن العشرين سعت الحكومة المصرية لاجتذاب رأس المال الأجنبي والعربي وتشجيعه على الاستثمار داخل مصر. في هذا الإطار، صدر قانون الاستثمار رقم 65 لسنة 1971 والمسمى بقانون "استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة"، وأنشئت هيئة تتولى شئون الاستثمار في مصر، وأكدت الدولة من خلال هذا القانون احترامها الكامل لحقوق الملكية الفردية، وعدم قيامها بأي نوع من التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة على الملكيات الأجنبية. وقد سمح هذا القانون بإقامة نوعين من المناطق الحرة هما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة[1].

وفي عام 1974 قامت الدولة بإصدار القانون رقم 43 في شأن رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ثم تلته مجموعة من التعديلات والقوانين التي كانت تسعى كلها وراء هدف أساسي ألا وهو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث تم إدخال مجموعة تعديلات على القانون 43 لسنة 1974 وذلك بموجب القانون رقم 32 لسنة 1977، وظل القانون 43 – وتعديلاته- يحكم مناخ الاستثمار في مصر حتى تم إصدار القانون رقم 230 لسنة 1989 والمسمى بقانون الاستثمار، ثم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997. وتم إضافة باب رابع له تحت مسمى تيسير إجراءات الاستثمار وذلك بالقانون رقم 13 لسنة 2004. ووفقا لهذه القوانين يتم إقامة المشروعات الاستثمارية من خلال نظامين

1 -رأفت فخري رزق، دليل المستثمر للمشروعات المشتركة في شركات استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، القاهرة: د.ن، 1980، ص ص 20-25.

لكل منهما شروطه وفلسفته التي تشجع وتجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وهذان النظامان هما: نظام الاستثمار داخل البلاد، ونظام المناطق الحرة[1].

ويمكن القول إن التعديلات التي أدخلت على قانون الاستثمار رقم 8 لعام 1997(القانون 14 لعام 2004) جعلت "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" الجهة الوحيدة التي يرجع لها المستثمر للحصول على الموافقة على مشروعاته المقترحة. وتتنوع الخدمات التي تقدمها الهيئة ما بين تسجيل الشركات، والمساعدة في تحديد المواقع والشركاء، وكذلك المساعدة في توفير العقود وتراخيص الملكية.

وعلى الرغم من تعدد القوانين والتعديلات التي أدخلت عليها،إلا أن الاستثمار في المناطق الحرة بمصر يتمتع بالعديد من المزايا والحوافز أهمها: عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات، ونسبة الأرباح، بالإضافة إلى إعفاء الأصول الرأسمالية، ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات، وغيرها من الضرائب والرسوم. كما تُمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضمانات أبرزها: عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكية عقاراتها من غير الطريق القضائي.

وأخيرا، صدر قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017، والذي شهد حالة من الجدل حول الإبقاء على المناطق الحرة أو إلغائها[2]. بيد أن المناقشات النهائية انتهت إلى ضرورة الإبقاء عليها باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل، مع ضرورة فرض المزيد من الرقابة للقضاء على الخسائر التي يمكن أن تنتج عن التهريب بتلك المناطق. وينظم الباب الرابع الخاص بـ"المناطق الاستثمارية والتكنولوجية والحرة " من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد عمل هذه المناطق، حيث يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون. ولمجلس الوزراء، بناء على عرض الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة، إنشاء مناطق حرة عامة لإقامة المشروعات التي يرخص بها، أيا كان شكلها القانوني، والتي تهدف بالأساس إلى التصدير خارج البلاد. ويجب أن يتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بيانا بموقعها وحدودها. ويتولى إدارة المنطقة الحرة العامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من الرئيس التنفيذي للهيئة باعتماد

1 -القانون رقم 13 لسنة 2014.

2 –قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017.

من الوزير المختص. كما يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص الموافقة على إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع أو أكثر في أنشطة مماثلة متى اقتضت طبيعتها ذلك. وتنظم اللائحة التنفيذية سائر أوضاع العمل بالمناطق الحرة الخاصة بما يضمن حسن قيامها بأعمالها. كما شمل الباب الرابع الموافقة على التعديلات في أنظمة الشركات وأشكالها القانونية، واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه مشروعات المناطق الحرة وتذليل الصعوبات أمامها بما يكفل تنفيذ سياسة الهيئة في تشجيع وجذب الاستثمارات.

كما أن الموافقة على إقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة تتضمن وجود موقع ملائم لنشاط المشروع داخل المناطق الحرة العامة، وأن يكون الموقع المطلوب للمنطقة الحرة الخاصة هو العامل المؤثر بالنسبة لاقتصاديات المشروع. كما يتطلب مشروع المنطقة الحرة الخاصة اتخاذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة، وألا يقل رأس المال المصدر للمشروع عن عشرة مليون دولار، وألا تقل تكاليفه الاستثمارية عن عشرين مليون دولار أو ما يعادله بالعملات الحرة. وتتضمن شروط المنطقة الحرة الخاصة ألا تقل العمالة الدائمة بالمشروعات الصناعية عن خمسمائة عامل، وألا تقل مساحة المشروع عن عشرين ألف متر مربع، وألا تقل نسبة المكون المحلي عن 30%، وألا تقل نسبة التصدير إلى خارج البلاد عن 80%، ويجوز الاستثناء من هذه النسبة في حالة المشروعات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة. وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات نقل البضائع وتأمينها من بدء تفريغها حتى وصولها إلى المناطق الحرة وبالعكس. ويكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج.

ومن أهم الامتيازات التي وفرها القانون إعفاء المشروعات من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم، حيث لا تخضع هذه المشروعات إلا لرسم سنوي في حدود 1% من قيمة السلع الداخلة للمنطقة أو الخارجة منها لحساب المشروع، أو 3% من القيمة المضافة التي يحققها المشروع في حالة المشروعات الخدمية. ويسمح القانون للمشروعات العاملة بتحويل أرباحها أو إعادة خروج رأس المال الأصلي للمشروع دون قيود.

إن التعديلات المتعاقبة للقانون 8 لسنة 1997 بضمانات وحوافز الاستثمار، وصولا إلى قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 تثير تساؤلا حول مدى تحقيق الاستقرار التشريعي المطلوب. حيث إن

نقص التشريعات الجيدة لم يكن المشكلة الأساسية للبيئة الاستثمارية في مصر. وإنما كان المعوق الرئيسي – ولا زال – هو أدوات التطبيق التي لا تترجم القوانين السارية على أرض الواقع على النحو المطلوب. كما أن أداء الشباك الواحد- ولاحقا النافذة الاستثمارية- لن يتحسن بمجرد تغيير اسمه إلى "مركز خدمات المستثمرين" وإنما يحتاج الأمر إلى تفعيل قدرته على متابعة خدماته للمستثمرين بالسرعة المطلوبة.

المطلب الرابع : مؤشرات أداء المناطق الحرة في مصر

تطورت المناطق الحرة في مصر منذ نهاية السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، حيث شهدت إقبالا على إقامة مشروعات التخزين والنقل البحري إلى جانب بعض المشروعات الصناعية، خاصة في مجال النسيج والملابس الجاهزة. وكانت مشروعات التخزين توجه معظم صادراتها إلى السوق المحلي حيث كانت توفر احتياجات البلاد من السلع والخدمات الحيوية التي تستوردها مثل: حديد التسليح والأخشاب، والإسمنت، والمواد الطفلة التي تحتاج إليها الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول. وقد كان هذا الاتجاه مقبولا في بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي على اعتبار أن عبء توفير هذه السلع والخامات كان يقع على عاتق الدولة[1].

ومنذ منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين انتهجت هيئة الاستثمار والمناطق الحرة سياسة الحد من مشروعات التخزين، والترويج لإقامة مشروعات التجميع والتصنيع والتي تهدف إلى تصدير منتجاتها أو نسبة منها إلى خارج البلاد. وقد شهدت هذه المرحلة إقامة صناعات هندسية، وغذائية، وكيماوية ودوائية.

1- دور المناطق الحرة في زيادة الصادرات: كان الهدف وراء معاملة المناطق الحرة في مصر– العامة والخاصة- معاملة جمركية مختلفة عن باقي أجزاء الدولة، هو إزالة المعوقات التي قد تعترض سبيل المستثمرين، وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية وزيادة الصادرات، ومن ثم يسهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي. وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية الإجمالية حتى مارس2017 حوالي 2027 مليار دولار. بيد أن نسبة كبيرة من تلك

1د. محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي.. النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2002) ص ص31-33.

الصادرات قد استهدفت السوق المحلي وليس الأسواق الخارجية، نظراً لسهولة واتساع السوق من ناحية، ولعدم الإلمام الكافي بالأسواق الخارجية، ولضعف القدرة على المنافسة من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي قد يؤثر على المنتجات المحلية، حيث يعرضها لخطر المنافسة غير المتكافئة مع منتجات المناطق الحرة مما يعني أن أحد أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها المناطق الحرة لم يتحقق. [1]

2- دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية: يعكس توزيع الاستثمارات في المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة حدوث تحول كبير في الأهمية النسبية لجنسيات رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المناطق، فخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين احتلت رؤوس الأموال العربية موقع الصدارة، تلتها رؤوس الأموال المصرية ثم الأجنبية، وبحلول عام 2000 أصبحت الاستثمارات المصرية تحتل المرتبة الأولى، ثم الاستثمارات الأجنبية، وفي المرتبة الثالثة تأتي الاستثمارات العربية. ويرجع انخفاض نسبة المساهمات العربية في المشروعات المقامة في المناطق الحرة بالمقارنة بعقد الثمانينيات وفترة منتصف التسعينيات من القرن العشرين إلى تركز أغلب الاستثمارات العربية في مشروعات تخزينية والتي انخفضت نتيجة التزام الهيئة بعدم إعطاء الموافقة على مشروعات تخزين جديدة ما لم تكن قادرة على التصدير إلى الخارج. وفي عام 2017 بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 2 مليار دولار. ويعكس تراجع نسب المساهمات العربية والأجنبية في المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة في مصر انخفاض جاذبية هذه المناطق بالنسبة للاستثمارات الأجنبية عموما والعربية بصفة خاصة، وهو الأمر الذي قد يعزي أساسا إلى تزايد أعداد المناطق الحرة على مستوى العالم، وتزايد حدة المنافسة بينها لاجتذاب الاستثمارات العالمية.

3- دور المناطق الحرة في جذب التكنولوجيات الحديثة: تعمل المناطق الحرة كنوافذ للتكنولوجيا وذلك من خلال جذب تكنولوجيات متقدمة، واستخدام أساليب إنتاج حديثة. ولا يوجد معيار محدد ووحيد لتحديد مدي نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيات الحديثة ولكن يمكن القول إنه كلما زاد عدد المشروعات الصناعية كلما زادت فرص استقدام التكنولوجيات المتقدمة، وكلما كانت المنتجات عالية التخصص دل ذلك على استخدام تكنولوجيا متقدمة. ويعد تزايد نسبة المشروعات الصناعية إلى

1معهد التخطيط القومي، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، سلسلة **قضايا التخطيط والتنمية**، رقم (104) أكتوبر 1996، ص 3.

المشروعات الأخرى شرطا ضروريا وليس شرطا كافيا لجذب التكنولوجيا المتقدمة. بعبارة أخرى، يجب أن تعمل نسبة لا بأس بها من هذه المشروعات في مجالات التكنولوجيا العالية. فبينما أدخلت مصر أنشطة الشركات التمويلية، والسياحية، والخدمية كالنقل البحري، قامت المنطقة الحرة في "جبل علي" في دولة الإمارات العربية المتحدة بإدخال خدمات السوق الإلكترونية للتجارة باستخدام تكنولوجيا الإنترنت وخدمات الإعلام والمصارف[1].

4- دور المناطق الحرة في استيعاب العمالة: تمثل المناطق الحرة أحد الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في تقليل معدلات البطالة في الدول التي تعاني من هذه المشكلة؛ فالمناطق الحرة بما تضمنه من مشروعات تكون قادرة على استيعاب قدر من العمالة التي تنضم لسوق العمل سنويا. وقد حققت المناطق الحرة العامة والخاصة في مصر نسبة 62% من المستهدف من فرص العمل.

جدول رقم (08): الموقف الراهن لأداء المناطق الحرة في مصر

البيان	2018 / 2017
عدد المناطق الحرة العامة	9 مناطق
عدد المشروعات (عامة، وخاصة)	1114 مشروع
رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة	11 مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI	2 مليار دولار
التكاليف الاستثمارية	26 مليار دولار
فرص العمل	182 ألف عامل

[1]-حمدي برغوث، **دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة**، الإسكوا، مايو 2001.

الصادرات السلعية الإجمالية	2027 مليون دولار
الصادرات الخدمية	1885 مليون دولار
الصادرات الخارجية	1051 مليون دولار
الرسوم المحصلة	44.2 مليون دولار

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة، 2017.

بدا واضحا أن المناطق الحرة المصرية تتعرض للعديد من التحديات بالنظر إلى المشكلات التي تواجه عملها، ومن ثم تقلل العائد منها، حيث يصاحب عمل هذه المناطق بعض السلبيات، أهمها: إمكان حدوث تحول في بعض هذه المناطق الحرة من التصدير للخارج إلى تهريب السلع للداخل، مما يؤدي إلى الإضرار بالإنتاج المحلي المماثل، إلى جانب إمكانية سيطرة رؤوس الأموال من جنسية معينة على المشروعات داخلها، وقيامها بممارسة ضغوط على الحكومة الوطنية. من ذلك أيضا استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب وجود حرية تامة لتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق، بالإضافة إلى غياب جهاز رقابي فعال على المناطق الحرة. كما ترتب على حرية الشركات الأجنبية في إدارة العمالة بالمنطقة الحرة تغيير في هيكل العمالة السائد في المجتمع وفقا لاحتياجاتها الخاصة، حيث يتزايد اعتماد مشروعات المناطق الحرة على العمالة المؤقتة على اعتبار أنه نظام عمالة مرن يستجيب للتغيرات في الطلب على العمالة، مما أدى إلى حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة.

ختاما يمكن القول إن خبرة المناطق الحرة تؤكد أن فرص نجاح هذه المناطق يرتبط بعوامل عديدة، فبالإضافة إلى شروط الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي بالدولة المضيفة، لابد من توافر أطر قانونية وتشريعية دقيقة وواضحة في التطبيق. ولتفعيل دور المناطق الحرة وزيادة كفاءتها يُراعى تحديد الهدف من إقامة هذه المناطق بدقة ووضوح، وتحديد مجالات النشاط التي يُصرح بالعمل فيها لهذه المشروعات في ضوء الهدف من إقامة المناطق الحرة والخطة العامة للدولة. هذا إلى جانب وضع الأسس السليمة لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات المنطقة، واختيار كفاءات إدارية قادرة على اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص

إدارة المنطقة، مع مراعاة الحوافز والضمانات التي تقدمها الدول الأخرى للمنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية. أضف إلى ذلك ضرورة تكامل التشريعات المنظمة للعمل بالدولة من قوانين الاستثمار الأجنبي والضرائب مع التشريعات المنظمة للعمل بالمنطقة الحرة حتى لا تحدث ازدواجية فيما بينها وحتى يتوافر المناخ الاستثماري الملائم للمشروعات المزمع اجتذابها للمنطقة، بالإضافة إلى أهمية التواصل والتعاون وتبادل الخبرات بين المناطق الحرة العربية والأجنبية، فضلا عن ضرورة توافر قاعدة معلوماتية للمستثمرين للإلمام بالمعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في مصر.

المبحث الثالث: المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

إن الاقتصاد الجزائري يعيش في الآونة الأخيرة العديد من التوترات على كافة المستويات الاقتصادية من انخفاض للصادرات البترولية والتي ترتكز عليها التجارة الخارجية في الجزائر وهذا بسبب تراجع أسعار البترول، وتراجع قيمة العملة الوطنية نظرا للارتباط الكبير بالصادرات البترولية.

المطلب الأول: مفهومها

1-مفهومها: هناك عدة تعاريف منها:[1]

- التعريف المقترح من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

هي مجال جغرافي محدد إداريا وأحيانا جغرافيا. ويخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية إستيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير. هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب.

- التعريف المقترح من طرف أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

هي أرض محصورة داخل إقليم وطني محمي، عادة يكون بجوار مطار أو ميناء حتى يتسنى لها استيراد سلع التجهيز الأجنبية، التركيبات والمواد الأولية غير الخاضعة للحقوق الجمركية. إن المنتوجات المستوردة تدخل إلى المنطقة، ثم تصدر إلى الخارج. إن الدفع للحقوق الجمركية لا يفرض إلا إذا خرجت هذه المنتوجات إلى التراب الجمركي للبلد المستقبل (وهذا نادرا ما يحدث لأن كل المنتوجات تصدر إلى الخارج).

- التعريف المقترح من طرف البنك العالمي:

إن المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا وإداريا خارج الحدود الجمركية وهي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير. إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع سهولة إقامتهم. وعموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيزات أخرى.

2- نشأة المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة استراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة. هذا النوع من المناطق وجد بالبلدان النامية ابتداءا من سنوات الستينات خاصة في بلدان آسيا

1 -لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 22-25.

وأمريكا اللاتينية، حيث أعجبت هده الأخيرة بالنجاح الذي حققته أول منطقة من هذا النوع وهي شانون بإيرلندا سنة 1958.

ترى البلدان النامية أن هذا النوع من المناطق يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية وذلك عن طريق جلب رؤوس الأموال، والمستثمرين الأجانب بهدف النهوض باقتصادها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

إن أول منطقة حرة صناعية للتصدير ظهرت في البلدان النامية هي منطقة كاندلا kandla بالهند عام 1965 ومنذ السبعينات أصبح العدد يتضاعف من عشرين منطقة عام 1970، تجاوز عدد المناطق إلى 176 منطقة عام 1988.[1]

3-خصائص المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

وتتميز بما يلي:

- إن موقعها يقع عادة في مساحة محددة ويتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة؛
- تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة للمشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة؛
- إن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة؛
- يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة؛
- تتمتع هذه المناطق بجميع صورها بالحوافز الجمركية والضريبية والتسهيلات التي تمنحها بهدف جذب الاستثمارات إلى المناطق الحرة؛
- استيراد التجهيزات الموجهة لعملية الانتاج بكل حرية؛
- نظام الصرف والتحويل دون قيود؛
- إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية؛
- تسهيلات إدارية عند الانطلاق في المشروع وعند التصدير؛[2]

[1] لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2 مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: الادارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة (المغرب)، 2008/2007، ص20.

المطلب الثاني: ترقية الصادرات الجزائرية من خلال المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

1- مفهوم التصدير:

يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال ما يلي:

" هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد، وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الاضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الانفاق الكلي"[1]

2- أهمية الصادرات:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، بالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية وتتضح أهمية التصدير في قدرته على:[2]

- خلق فرص عمل جديدة؛
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات؛
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

3- سياسات تنمية الصادرات:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات:[3]

-سياسات الدعم والاعانات: إن أهم أشكال الدعم هي:

- الدعم المالي المباشر؛
- الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الارباح؛

1-حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 50.

2- عبد الله باقر صديقة، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، العراق، 2011، ص 2.

3 -كفاح مرشد، الدور الانمائي للصادرات، هيئة تنمية وترويج الصادرات

- الاعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة؛
- إعفاء مستلزمات الانتاج المستوردة من الرسوم الجمركية؛
- تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، تعديل سعر الصرف للمصدر،
- الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية.

– السياسات الجمركية: التي تستخدم لتسهيل الانشطة التصديرية، وتشجيعها، ومن أشهر أساليبها:

- نظام الدو باك: Drawback وهو نظام رد الضرائب الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
- نظام السماح المؤقت أو الاعفاء التام للضرائب الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- نظام الايداع: ويقصد به إيقاف تحصيل الضرائب الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لمدة زمنية معينة.
- المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع وإقامة الصناعات التصديرية.

– السياسات التوجيهية:

تتمثل السياسة التوجيهية في الاصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية لم تعد ملائمة ادعم القدرة التنافسية للصادرات في الاسواق الدولية أمام عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية.

– السياسات الاستراتيجية:

تستخدم السياسات التجارية والصناعية لتحقيق أهداف رفع القدرة التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في إطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويمثل هذا الاستخدام في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات من تخفيضات ضريبية وائتمانية وضمانات مصرفية وخدمات دعم بمعايير الانجاز في جانب الصادرات النوعية، الحصص السوقية، المحتوى التقني والقيمة المضافة.

4- تطور الصادرات الجزائرية:

يتسم الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد أحادي الصادرات، لأنه يعتمد على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر بحوالي 95% من إجمالي الصادرات، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي.[1]

تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 إلى العجز في الميزان التجاري ب13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4.31 مليار دولار أمريكي المسجلة سنة 2014. هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال 2015.[2]

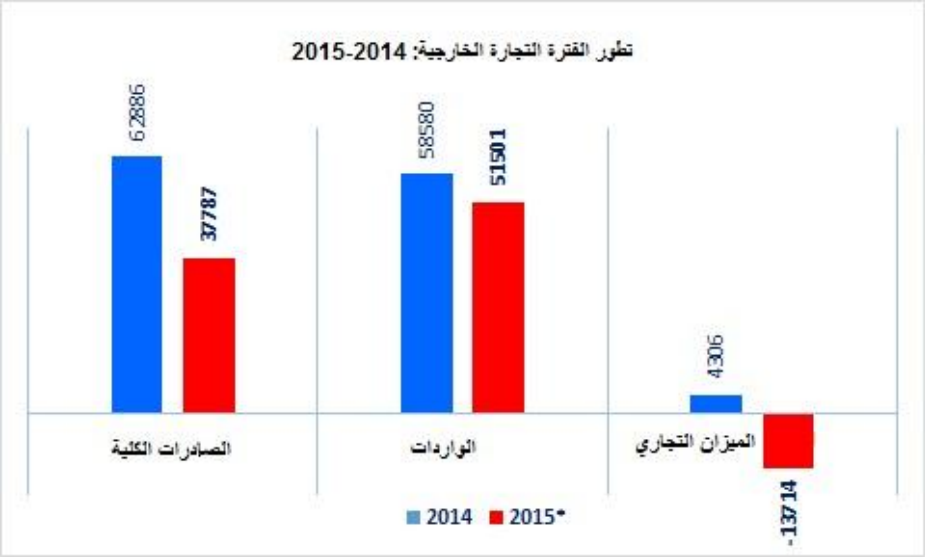

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار

جدول رقم 09: تطور الصادرات والواردات 2005-2015

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063

1 -عبد الجليل هجيرة، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 65.

2-الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار

المحروقات											
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	13-714

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2015 بحصة 94.54 من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره 40.76% مقارنة مع 2014. أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، لا تزال هامشية بنسبة 5.46% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل انخفاض بنسبة 20.1% مقارنة مع 2014.[1]

جدول رقم10: تطور الصادرات خارج المحروقات

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الحصة %	التطور %
التغذية	113	315	355	315	402	323	234	0.62	27.55 -
الطاقة والتشحيم	44128	55527	71427	69804	62960	60304	35724	94.54	40.76 -
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	0.28	2.75 -
نصف المواد	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	4.48	20.18 -
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-

[1] -الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار، **مرجع سبق ذكره**.

سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	18	0.05	12.5
سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	0.03	-
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	2063	100	-39.91

المصدر: المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CNIS

مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات تشمل أساسا:[1]

- نصف المواد التي تمثل حصة 4.48% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي 1.69 مليار دولار أمريكي؛
- السلع الغذائية بحصة 0.62% أي ب 234 مليون دولار أمريكي؛
- المواد الخام بحصة 0.28% بقيمة مطلقة تقدر ب 106 مليون دولار أمريكي؛
- سلع المواد الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي ب 0.05% و0.03%.

5- تجربة الجزائر في المناطق الحرة:

صنف تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي، اليمن والكويت، وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين، الأمر الذي يجعل حجم المبادلات التجارية العربية البينية تتراجع إلى مستويات متدنية، كما احتلت الإمارات ومصر والسعودية، على الترتيب، المراكز الثلاثة الأولى عربيا بعدد المناطق الحرة، البالغ 123منطقة عربية حرة، تشمل المطارات والمنافذ. [2]

1- نفس المرجع أعلاه.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة.

إن مشروع المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر هو مشروع ضخم سيدفع بمجرد تهيئته بمقاييس عالمية بالاستثمار إلى أعلى مستوياته ويدفع التنمية خاصة وأن الجزائر في خضم البحث عن تنويع الموارد ورفع القدرة على الانتاج للتخفيض من الاستيراد.

عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل، بعد انتعاش نشاط ميناء "جن جن" واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة جزائرية – قطرية بين مجمع (سيدار) وشركة (قطر ستيل الدولية)، والذي من المنتظر أن يدخل حيز الإنتاج بحلول 2017. منطقة بلارة التي كانت مشروعا لمنطقة حرة منذ 1997، أصبحت مهيأة بنسبة 90% لاحتضان المشاريع، وهي تتوفر على عوامل تؤهلها لأن تكون قطبا صناعيا مهما.

إن إنجاز مصنع للحديد والصلب بمنطقة بلارة يعود إلى بداية الثمانينات، حين تقرر تهيئتها تحضيرا لانطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، وصنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، حيث اختيرت من بين 16 ولاية، وتم إلغاءه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، ليعود هذه المنطقة لتجس النبض في الاقتصاد الجزائري نظرا لأهميتها الاقتصادية، حيث سيغير مشروع مركب الحديد والصلب صورة المنطقة ككل، وستكون له انعكاسات إيجابية على المدى القريب والبعيد، ويشجع المستثمرين على الاستثمار بالولاية، وسيخفض من حجم البطالة بخلق 2000 منصب شغل دائم، مع الإشارة إلى أن منطقة بلارة مهيأة بنسبة 90%، وتتوفر على كل المؤهلات لتصبح قطبا صناعيا كبيرا، لموقعها الاستراتيجي، وقربها من ميناء جن جن ومطار فرحات عباس ومحطة توليد الكهرباء، مما يسهل عملية الانطلاق في الأشغال.[1]

1-محمد مغلاوي، مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات، http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/item/4021-استطلاعات-وتحقيقات/مشروع-المنطقة-الحرة-منذ-1997-مهيأ-للمشاريع. ,html.

المطلب الثالث: انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير على الصادرات والاقتصاد الوطني:

تكمن أهمية المناطق الحرة الصناعية للتصدير في مجال التجارة الخارجية، أن تعمل كقاعدة لنمو الصادرات في الدول المستقبلة والذي يمكن أن يتحقق من خلال تطور صادرات المشاريع العاملة بهذه المناطق إلى العالم الخارجي بالاضافة إلى غيرها من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:[1]

– تنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية والصناعية والخدمية من أجل إيجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط؛

– تحرير العملة الوطنية من الارتباط بالدولار، وتقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول؛

– تنويع الصادرات الوطنية وعدم ارتباطها بنوع معين من الصادرات، وبالتالي هذه المناطق تعتبر دفعة للتخلص من التبعية للنفط والتي لطالما كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها؛

– تنمية الصادرات الصناعية يعد أهم أسباب إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة في الجزائر ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي عدم القدرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث أن المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق التصدير معها؛

– النتيجة المباشرة لزيادة الصادرات خاصة الصناعية منها، تتمثل في زيادة موارد الدولة بالنقد الأجنبي الذي يساهم في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي؛

– إن قيام صناعات تصديرية بهذه المناطق يكون حافزا لتنمية بعض الصناعات المساعدة، بالتزويد بالمواد الخام والسلع البسيطة والخدمات من السوق المحلي يكون محركا أساسيا لتحسين المستوى الفني للصناعات المحلية لمواجهة المعايير الدولية، وهذا ما يدفع بعجلة الصناعة في الجزائر؛

– من خلال المناطق الحرة الصناعية للتصدير وعن طريق المنتوجات التي تتميز بمنافسة كبيرة وتجربة في التداول، تساهم في تحسين نصيب الجزائر في التبادلات العالمية؛

1- زوينة ريال، مرجع سبق ذكره، ص 142-170.

– يكون أثر هذه المناطق في ترقية الصادرات مباشرا عندما يتم إنشاء شركات مختلطة مع متعاملين محليين في مجال الشراكة ونقل الخبرة؛

– تساهم هذه المناطق الحرة للتصدير في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلة كاستفادة الشركات المحلية من تدريب العمالة واكتسابها المهارة والخبرة؛

– كما أن هذه المناطق تمتص الطاقة البطالة من الشباب خاصة أصحاب الشهادات والكفاءات، هذا ما يساهم في الحد من هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج؛

– كما أن التحفيزات التي تتصف بها هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من بين هذه التسهيلات الاعفاءات الجمركية والضريبية.

خلاصة الفصل

المنطقة الحرة هي عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما، ويضم هذا الحيز مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية ويستفيد هذا الاقليم من إعفاءات جمركية وضريبية على السلع التي تدخل وتخرج منه في حدود القوانين التي تنظم تأسيسها.

وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الاقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة رؤوس الاموال بين الدول.

خـــــاتمة

خاتمة

إن الهدف من إنشاء المناطق الصناعية الحرة للتصدير كونها تساعد الدول المستقبلة على تحرير اقتصادها، وتكوين نسيج صناعي فعال وقادر على المنافسة لدمجه ضمن المعطيات العالمية، حيث تدعمه في كل مرة بمجموعة من التحفيزات بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق. إن الشروع في مشروع مركب الحديد والصلب في المنطقة الحرة بلارة بجيجل، دليل على أن الجزائر لديها رغبة كبيرة في إقامة المزيد من المشاريع والمناطق الحرة لتوسيع نشاطها الاقتصادي وتنويع صادراتها دون التركيز على المحروقات.

النتائج: تتمثل نتائج الدراسة في النقاط التالية:

– المناطق الحرة هي مجال جغرافي يضم مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية ويستفيد هذا الاقليم من إعفاءات جمركية وضريبية على السلع التي تدخل وتخرج منه، وتختلف أنواع المناطق الحرة حسب طبيعة نشاطاتها منها مناطق حرة تجارية، مناطق حرة خدمية، مناطق حرة صناعية، ...إلخ؛

– تكمن الأهداف الرئيسية من إقامة المناطق الحرة في زيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره من خلال سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، إضافة إلى إيجاد بيئة أعمال ملائمة للاستثمار، خلق فرص عمل للمواطنين، استغلال المواد الخام المحلية، في الإجمال يمكن القول أن الدولة من خلال هذه المناطق تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى؛

– المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي مساحة محصورة في الاقليم الوطني وتقع خارج الحدود الجمركية للدولة وهي موجهة للإنتاج بهدف التصدير؛ حيث أن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين؛

– تعتبر المناطق الحرة من بين سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية من خلال فتح المجال للتصنيع بأقل تكلفة وتخفيض الضرائب أو إلغائها وكذلك الرسوم الجمركية، كل هذه التسهيلات تساهم في الرفع من الصادرات الوطنية من جهة وتنويعها من جهة أخرى؛

– إن التجارة الخارجية في الجزائر تعتمد وترتبط بشكل كبير على المحروقات دون غيرها من المواد وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للأزمات بسبب التغيرات والتذبذبات التي تطرأ على المحروقات في الأسواق العالمية،

وأكبر دليل على ذلك أزمة 1986 والتي هي على وشك أن تتكرر حاليا خاصة مع انهيار أسعار البترول، في حالة ما لم تتدخل الدولة وتضع الاصلاحات المناسبة؛

– سجلت الصادرات البترولية في الجزائر انخفاضا كبيرا في الآونة الأخيرة وهذا ما سيؤثر على الدخل القومي بشكل سلبي وبالتالي على الوضع الاقتصادي في البلاد، وكل هذا راجع إلى سيطرة المحروقات على الجزء الأكبر من الصادرات، لذلك تعتبر المناطق الحرة الصناعية للتصدير من بين أهم السياسات لترقية الصادرات الوطنية وتنويعها.

التوصيات:

– يجب أن تكون المناطق الصناعية الحرة للتصدير جزءا من الاصلاحات التي يمكن أن تقوم بها لوضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية لما لها من آثار إيجابية على اقتصاد البلد؛

– تطوير إنشاء الاتفاقيات من نوع الاتفاقيات الثنائية وكذا اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وهذا بهدف اقتناء المهارات والتعاون التقني؛

– توجيه المناطق الحرة الصناعية للتصدير نحو تخصص معين، ويقصد بالتخصص ذلك المجال الذي يسمح الموارد المتوفرة واستعمالها لتحقيق فرص النجاح للبلد المستقبل، وتوجيه التحفيزات للمستثمرين في الإطار الذي يحقق المزايا والقيمة المضافة للبلد؛

– ضرورة توافر مصرفي كفء ومنفتح ويواكب التطورات العالمية من التكنولوجيا والنظم الرقابية لتسهيل المعاملات، كذلك توفير قوانين وتشريعات تحمي المستثمرين من أي تعسف أو ظلم يقع عليهم.

قائمة

المصادر والمراجع

- **كتب:**

- د.محمود مراد ، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث ، 2002.
- كمال عليوش قربوع: **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
- علي عباس ، **ادارة الأعمال الدولية**، دار حامد،ط1 ،عمان الأردن 2003
- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، الطبعة الأولى مكتبة حسن العصرية ،لبنان، 2012
- محمد على عوض الحرازي :**الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثماات**، ط1 ، منشورات .الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007
- محمد نداء الصوص، التجارة الخارجية، (المجتمع العربي، عمان ، ،2008)
- يوسف م سعداوي، دراسات التجارة الدولية، (دار هومة، الجزائر، ،2010)
- إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007
- عبد الرحمان يسرى أحمد و إيمان محب زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- سامي خليل: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر 2001.
- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- حسام علي داوود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط1.

- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية.
- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية
- – أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، شركة رؤية ومؤسسة طيبة، مصر، 2007، ط.1
- حسام علي داود، أيمن أبوخضيرة، أحمد الهزايمة، عبد االله صوفان، اقتصاديات التجارة الخارجية، (المسيرة، عمان، 2002).
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية.
- راشد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، .
- رعد حسن الصران، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة
- عبد الله باقر صديقة، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، العراق، 2011.
- عبد الله باقر صديقة، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، العراق، 2011.

– **مذكرات:**

- عادل عبد الجواد الكردوسي، **المناطق الحرة في الدول العربية**، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 36، 2012،
- تواتي بن علي:فاطمة **واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، العلوم في رسالة ماجستير 1 ، الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2007
- لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012

- دهان غادة، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، ش‌هادة ماستر جامعة محمد بوضياف – المسيلة 2020
- زونية ريال، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس و جز يرة موريس و أفاق إنشائها إنشائها في الجزائر)، رسالة ماجسشر، جامعة الجزائر،1997
- كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية) دراسة مقارنة بين**

.**الإمارات و مصر و الجزائر**(، رسالة الماجستير،جامعة المسيلة، 2012 في الجزائر)، رسالة ماجسشر، جامعة الجزائر، 1997

- _منور أوسرير :**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)** أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر،2005
- الهدار نهاد، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة العربية البينية بالتركيز على حالة الجزائر** ، شهادة ماستر تخصص: تجارة دولية 2015-2016
- رحمة سليخ، **دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة 2011-1995** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة (الماستر أكاديمي)في علوم التسيير تخصص :ادارة أعمال للتجارة الدولية 2013
- مريم فضال، **المناطق الحرة ودورها في التنمية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: الادارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة (المغرب)، 2008/2007.
- – حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- عبد الجليل هجيرة، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011

– مجلة:

- د .شليحي الطاهر ، د .مختاري مصطفى ، **تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة** 2018

ندوات و ملتقيات

- اتحاد الغرف العربية الخليجية : **ندوة المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار دبي** سبتمبر 1988.
- غربي هشام، أ.مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"** بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات". جامعة الوادي يومي: 26-27 فيفري 2016
- غربي هشام، أ.مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"** بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات". جامعة الوادي يومي: 26-27 فيفري 2016

- موقع:

- عادل محمد آدم، أثر اتفاقية الجات في المناطق الحرة، نقلا عن:
http://repository.rsu.edu.sd:8080/jspui/handle/123456789/813, consulté le : .20/03/2016
- كفاح مرشد، الدور الانمائي للصادرات، هيئة تنمية وترويج الصادرات، نقلاعن:
http://www.edpa.gov.sy/forms/articles/viewArticles.php?art_id=421 , consulté le : 22/03/2016
- الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار، نقلا عن:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur, consulté le : 25/03/2016.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة، نقلا عن:

http://www.iaigc.net/?id=3, CONSULT2 LE : 25/03/2016.

- محمد مغلاوي، مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات، نقلاعن:

http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/إستطلاعات-وتحقيقات-item/4021/مشروع-المنطقة-الحرة-منذ-1997-مهيأ-للمشاريع.html, CONSULT2 LE : 14/03/2016.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- André Gugomar et Etienne Morin, (Commerce international, Dalloz-Sirey, Paris,1992), P5.
- économie international, édition dalloz, France, 1997, p 05.:jean-louismucchilli.